الوحدة الثالثة

نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية

اعداد

د. ماجد حسني صبيح

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
1. المقدمة	107
1.1 تمهيد	107
2.1 أهداف الوحدة	107
3.1 أقسام الوحدة	107
4.1 القراءات المساعدة	108
5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة	109
2. نظرية المراحل الخطية	110
1.2 نظرية روستو في مراحل النمو الاقتصادي	110
2.2 نموذج هارود – دومار في النمو الاقتصادي	115
3. نماذج التغير الهيكلي	120
1.3 نموذج القطاعين لآرثر لويس	120
2.3 نموذج هوليس تشينيري في «التغير الهيكلي وأنماط التنمية»	128
4. ثورة التبعية الدولية	132
1.4 توطئة	132
2.4 نموذج المركز – المحيط : نموذج التبعية الاستعمارية الحديثة	133
3.4 نظرية التبادل اللامتكافئ	136
4.4 نموذج المثال الخاطئ (المضلّل)	138
5.4 أطروحة «ثنائية التنمية»	139
5. الثورة النيوكلاسيكية المضادة	142
1.5 توطئة	142
2.5 مقاربة السوق الحرة	143
3.5 مقاربة الاختيار العام	144
4.5 مقاربة جانب العرض	145
5.5 مقاربة السوق الصديقة	147

6. نموذج النمو النيوكلاسيكي: نموذج سولو للنمو 151
1.6 منهج حسابات النمو 151
2.6 نموذج سولو للنمو بدون تغير تكنولوجي 155
1.2.6 الحالة المستقرة على المدى الطويل 157
2.2.6 أثر الزيادة في معدل الادخار على النمو في المدى الطويل ... 159
3.2.6 أثر التغير في معدل النمو السكاني على النمو في المدى الطويل .. 160
3.6 نموذج سولو للنمو مع تغير تكنولوجي 161
7. نظرية النمو الجديدة: النمو الداخلي 164
1.7 الباعث وراء نظرية النمو الداخلي 164
2.7 المضامين الأساسية لنموذج النمو الداخلي 165
8. الخلاصة 169
9. لمحة عن الوحدة الدراسية الرابعة 170
10. إجابات التدريبات 171
11. مسرد المصطلحات 175
12. المراجع 179

1. المقدمة

1.1 تمهيد

مرحباً بك، عزيزي الدارس، في الوحدة الثالثة من مقرر التنمية الاقتصادية، وهي بعنوان "نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية" . تتناول هذه الوحدة عدداً من نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية التي انبثقت وتطورت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي شكلت الأساس النظري لاقتصاد التنمية، وهذه النظريات هي: نظرية المراحل الخطية (نموذج المراحل عند روستو كنموذج مضاد للمفهوم الماركسي عن التطور، نموذج هارود – دومار)، نماذج التغير الهيكلي، (نموذج القطاعين لآرثر لويس، نموذج هوليس تشينري في التغير الهيكلي وأنماط التنمية)، ثورة التبعية الدولية (نموذج المركز – المحيط، نظرية التبادل غير المتكافئ، نموذج المثال الخاطئ، أطروحة ثنائية التنمية، الثورة النيوكلاسيكية المضادة (مقاربة السوق الحرة، مقاربة الاختيار العام، مقاربة جانب العرض، مقاربة السوق الصديقة)، ونموذج النمو النيوكلاسيكي: نموذج سولو للنمو، وأخيراً نظرية النمو الجديدة أو نظرية النمو الداخلي .

2.1 أهداف الوحدة

بعد دراسة هذه الوحدة وتدريباتها، والإجابة عن أسئلة التقويم الذاتي، ينتظر منك، عزيزي الدارس، أن تكون قادراً على أن:

توضح أهم نظريات التنمية الاقتصادية الحديثة .

تحدد الفروق الجوهرية بين هذه النظريات .

تحلل مدى ملاءمة هذه النظريات في تفسير التخلف الاقتصادي وكيفية التغلب عليه .

3.1 أقسام الوحدة

لتحقيق الأهداف السابقة، قسمت هذه الوحدة ستة أقسام رئيسة تحقق في مجملها أهداف الوحدة السابقة .

القسم الأول: يتناول نظرية المراحل الخطية، وتشمل نظرية روستو في مراحل النمو الاقتصادي، ونموذج هارود – دومار .

القسم الثاني: نماذج التغير الهيكلي ، وتشمل نموذج القطاعين لآرثر لويس، ونموذج هوليس تشينري في التغير الهيكلي وأنماط التنمية.

القسم الثالث: ثورة التبعية الدولية، ويشمل نموذج المركز – المحيط، ونظرية التبادل غير المتكافئ، ونموذج المثال الخاطئ، وأطروحة ثنائية التنمية.

القسم الرابع: يتناول الثورة النيوكلاسيكية المضادة، وتشمل: مقاربة السوق الحرة، مقاربة الاختيار العام، مقاربة جانب العرض، مقاربة السوق الصديقة.

القسم الخامس: يتناول نموذج النمو النيوكلاسيكي (الكلاسيكي المحدَّث).

القسم السادس: يتناول نظرية النمو الجديدة، أو نظرية النمو الداخلي.

4.1 القراءات المساعدة

ننصحك، عزيزي الدارس، أن تعود إلى المراجع الآتية لأنها وثيقة الصلة بموضوعات هذه الوحدة:

أمين، سمير (1978)، التراكم على الصعيد العالمي- نقد نظريات التخلف، ترجمة حسن قبيسي، دار بن خلدون.

أمين، سمير (1978) التطور اللامتكافئ، ترجمة: برهان غليون، دار الطليعة بيروت.

تودارو، ميشيل (2006)، التنمية الاقتصادية، الطبعة الإنجليزية، تعريب وترجمة، محمود حسني، ومحمود عبد الرازق، الرياض: دار المريخ.

ساموبلسون، وآخرون (1995)، الاقتصاد، طبعة 15، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

كرم، أنطونيوس (1991)، اقتصاديات التخلف والتنمية، الطبعة الثانية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

النجفي، سالم توفيق، والقريشي، محمد صالح (1988)، مقدمة في اقتصاد التنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل.

Dornbusch, Rudiger, and others, (2004), Macro economics, 9th ed., Mc-Graw Hill.

Ingham, Barbara (1995), Economics and Development, Mc –Graw- Hill, international (UK) limited.

Todaro, Michae and Smith Stephen (2003) Economic Development, 8th ed., (London: Addison Wesley Longman Limited).

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

قبل أن تبدأ بدراسة الوحدة، تأكد، عزيزي الدارس، أنك مستعد ذهنياً ونفسياً للدراسة، والتعلم، وأنك قد اخترت المكان المناسب والجو المريح، وأنصحك بالإجابة عن أسئلة التقويم الذاتي، والاطلاع على إجابات التدريبات، دون ملاحظاتك واستفساراتك واطلع على المراجع المساعدة ذات الصلة، واذكرك بضرورة الاتصال بمشرفك الأكاديمي لمناقشته في أي تساؤلات قد تظهر لديك أثناء دراستك للوحدة.

2. نظرية المراحل الخطية The Linear – Stages Theory

عزيزي الدارس، من أبرز النظريات والنماذج التي تمثل نظرية المراحل الخطية نظرية "روستو" في مراحل النمو الاقتصادي، ونموذج هارود – دوهار.

1.2 نظرية روستو في مراحل النمو الاقتصادي

في خضم الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، جاء مؤلَف «مراحل النمو الاقتصادي– بيان غير شيوعي» الصادر عام 1963 لأستاذ التاريخ الاقتصادي الأمريكي «وولت روستو» Walt W. Rostow. طبقاً لروستو إن الانتقال أو التحول من حالة التخلف إلى حالة التنمية يمكن أن يوصف على أنه سلسلة من الخطوات أو المراحل يجب على جميع الدول أو المجتمعات أن تمر بها، وقد حدد روستو خمس مراحل للنمو الاقتصادي وهي (كرم 1991): مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة تهيئة شروط الإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة السير في طريق النضوج، وأخيراً مرحلة الاستهلاك الجماهيري العالي أو مرحلة الاستهلاك الوفير. فما السمات الأساسية لكل مرحلة؟

أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي Traditional Society

تتصف هذه المرحلة بعدد من السمات أهمها:

انتشار اقتصاد الكفاف Subsistence Economy لا سيما في الزراعة.

انتشار اقتصاد المقايضة Barter Economy.

هيمنة القطاع الزراعي وبدائية طرق الإنتاج.

انخفاض الإنتاجية نتيجة استخدام أساليب تكنولوجية تقليدية جامدة.

يضيف روستو، وحيث إن المدخرات والاستثمارات في هذه المرحلة لا تكاد تكفي لتغطية اهتلاك Depreciation الأصول الرأسمالية، فإن الاقتصاد يكون في حالة توازن ركودي Stationary Equilibrium ووصف المجتمع التقليدي من الناحية التاريخية العلمية بأنه "عالم ما قبل نيوتن" أي عالم لم يصله بعد العلم الحديث وتطبيقاته التي بدأت مع اكتشافات العالم الشهير نيوتن Newton.

ثانياً: مرحلة تهيئة شروط الإقلاع The Pre-conditions for take off

تتصف هذه المرحلة بعدد من السمات أبرزها:

نمو الصناعات التعدينية وزيادة استخدام رأس المال (التجهيزات الرأسمالية) في الزراعة.

تحسن مجالات الادخار والاستثمار، والربح وزيادة فرص العمل والتعليم، وهو ما يؤدي إلى انبثاق فئة المنظمين وإن بحدود ضيقة.

إن تقسيم العمل والتخصص يولد كميات إضافية للتبادل، وبالتالي تتسع السوق المحلية، وتنمو التجارة الداخلية والخارجية.

تظهر الحاجة إلى النقل فتزداد الاستثمارات في هذا القطاع لدعم التبادل التجاري.

تبرز الحاجة لتمويل إضافي فتظهر بعض المؤسسات المالية لتؤدي دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

بروز قطاع (أو أكثر) ليلعب دور القطاع الرائد أو القائد Leading Sector، ويبرز الدور الرائد في هذه المرحلة في القطاع الأولي (الزراعة والتعدين).

ثالثاً: مرحلة الإقلاع أو الانطلاق The take – off

أعطى "روستو" لمرحلة الإقلاع أهمية مركزية في عملية النمو الاقتصادي، حيث يتم خلالها التحطيم النهائي للقيود القديمة، والقوى المناوئة للنمو المضطردSustained growth، وحسب "روستو" تستغرق مرحلة الإقلاع فترة قصيرة نسبياً [1]* – عقدين أو ثلاثة – يستطيع الاقتصاد خلالها أن يحدث تحولات ذاتية حاسمة. يحدد «روستو» أن هذه المرحلة تنطوي على تغيرات أساسية ثلاثة، تمثل في نفس الوقت الشروط لدخول مرحلة الإقلاع وهي:

زيادة نسبة الاستثمارات من الدخل القومي أو الناتج القومي الصافي إلى أكثر من 10%.

ظهور صناعة جديدة أو أكثر من الصناعات التحويلية التي تتصف بمعدلات نمو عالية.

بروز إطار مؤسسي سياسي – اجتماعي موالٍ ومحفز إلى حد كبير للنمو المطّرد.

يلاحظ، عزيزي الدارس، "روستو" أن مرحلة الإقلاع تبدأ عادة مع ظهور حافز حاد Sharp Stimulus من نوع معين، وقد يكون:

أ. ثورة سياسية تغير ميزان القوى الداخلي، وتحدث أيضاً تغييرات في القيم الاجتماعية وفي طبيعة المؤسسات الاقتصادية السائدة.

ب. ابتكارات تكنولوجية Technological Innovations من شأنها أن تحرك سلسلة

* يحدد «روستو» مرحلة الإقلاع في عدد من الدول بالفترة التي يعتقد أن الثورة الصناعية تحققت فيها. وعلى هذا الأساس، فإن الدول التالية حققت إقلاعها في الفترات التالية:
١٧٨٣- ١٨٠٢بريطانيا، ١٨٣٠-١٨٦٠ فرنسا، ١٨٤٣-١٨٦٠ الولايات المتحدة، ١٨٥٠- ١٨٧٣ ألمانيا، ١٨٦٨-١٨٩٠ السويد، ١٨٧٨-١٩٠٠ اليابان، ١٨٩٠-١٩١٤ روسيا، (راجع: كرم ١٩٩١، ص١٢٣)

من "التوسعات الثانوية" في القطاعات الحديثة، وتحدث منافع خارجية External benefits هامة يستطيع المجتمع استغلالها.

ج. تطورات إيجابية أو سلبية في المناخ الدولي. التطورات الإيجابية يمكن أن تأخذ شكل فتح أسواق جديدة للصادرات، وارتفاع شديد في أسعار السلع المصدرة، وزيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية. أما التطورات السلبية فيمكن أن تكون في صورة "تدهور شروط التبادل التجاري" أو انسداد القنوات الخارجية المألوفة بسبب حرب أو حصار اقتصادي تفرض على الدولة المعنية ضغوطاً للعمل على إنتاج بدائل محلية للسلع المصنعة التي كانت تستوردها في السابق.

يضيف «روستو» شرطاً آخر لدخول مجتمع معين مرحلة الإقلاع، وهو ضرورة بروز «صفوة» أو «نخبة» Elite – منظمين في مختلف المجالات خاصة المجالات الصناعية، حيث يلعب إدخالهم المستمر للابتكارات في طرائق الإنتاج والتنظيم دوراً مركزياً في عملية النمو. وهنا نجد "روستو" متأثراً بأفكار عالم الاقتصاد الشهير "شومبيتر" J. Schumpeter عن النظم والابتكارات خاصة في المجال التكنولوجي.

ينتهي "روستو" إلى القول بأن الإقلاع*[2] في التحليل الأخير ليس إلا ثورة صناعية تخلق تغييرات جذرية في أساليب الإنتاج الفنية، من شأنها أن تعطي نتائج حاسمة خلال فترة قصيرة نسبياً. وهو بذلك يعطي أهمية بالغة لدور التصنيع في مرحلة الإقلاع، وفي مجمل عملية النمو.

رابعاً: مرحلة السير في طريق النضوج The drive to maturity

يعرف «روستو» هذه المرحلة بأنها فترة طويلة من النمو المطّرد والمتقلب، وتشكل الاستثمارات من الدخل القومي بين 10% إلى 20%، وبما يسمح للانتاج بالنمو بمعدلات أعلى من معدل الزيادة السكانية، وحسب «روستو» تتطلب مرحلة السير في طريق النضوج نحو ستين عاماً. وقد تختلف هذه الفترة بعض الشيء من دولة إلى أخرى*.

لا يعطي «روستو» الكثير من المعلومات عن هذه المرحلة، ويقول إن القطاعات التي كانت رائدة في المرحلة السابقة (مرحلة الإقلاع) تضمحل، وتنتقل من الواجهة الاقتصادية ليحل محلها قطاعات رائدة جديدة. على سبيل المثال بعد قطاع السكك الحديدية كقطاع

*[2] بلغت بريطانيا مرحلة النضوج حوالي عام 1850، والولايات المتحدة حوالي عام 1900، وفرنسا حوالي عام 1910، واليابان حوالي عام 1940.

ريادي، تلت قطاعات الصلب، وصناعة المراكب الحديثة، والصناعات الكيماوية والكهربائية. إن النضوج هو مرحلة تشهد زيادة في سرعة انبثاق الصناعات الحديثة، وبطء الصناعات القديمة، والتحسن المستمر في فنون (تكنولوجيا) الإنتاج في مجالات واسعة.

في مرحلة الاتجاه نحو النضوج عند «روستو» إن الاقتصاد لا يدخل في الركود، بل إن النمو الاقتصادي يستمر حتى بلوغ المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل النمو، وهي مرحلة الاستهلاك الوفير أو الجماهيري العالي.

خامساً: مرحلة الاستهلاك الجماهيري العالي The high mass consumption

في هذه المرحلة الأخيرة تتحول القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بأساليب فنية عالية المستوى. وحسب «روستو» تعتبر الفترة التي يستغرقها الاقتصاد للانتقال من مرحلة الاتجاه نحو النضوج إلى مرحلة الاستهلاك الوفير أطول المراحل. فالولايات المتحدة هي الوحيدة من بين دول العالم التي استطاعت بلوغ هذه المرحلة.

في هذه المرحلة لا يكون في متناول المواطنين جميع السلع الاستهلاكية الضرورية والعديد من السلع الكمالية حسب، بل تتحقق أيضاً حالة الرفاه الاجتماعي Social Welfare التي تضمن للمواطن مستوى عالياً من خدمات التعليم والثقافة والخدمات الصحية والترفيهية. وفي هذه المرحلة يضعف على حد تعبير "روستو" حافز الربح، ويحل محله حب الأمان Security، وتتحول النسبة الكبرى من الأيدي العاملة إلى قطاع الخدمات الحكومية والخاصة (كرم، 1991).

نقد نظرية روستو

عزيزي الدارس، على الرغم من المصطلحات التي أدخلها «روستو» إلى أدبيات التنمية، والتي أصبح استخدامها واسع الانتشار كالإقلاع Take –off والنمو المطّرد Sustained growth وغيرها. فإن نظرية روستو لاقت العديد من الانتقادات العنيفة، وفيما يلي أهمها:

انتقد "سولو" "روستو" لأنه لم يقدم نموذجاً نظرياً بالمعنى الحقيقي، أي نموذجاً يسمح باختبار فرضياته وخلاصاته من خلال مواجهتها بالبيانات والمعلومات التي يوردها. وأن نموذج "روستو" لا يحتوي إلا على القليل من القدرة التحليلية. كما أن "سولو" انتقد "روستو" لعدم إدخال دور التجارة الخارجية وازدواجية التكنولوجيا في نموذجه بشكل كاف.

أما كوزنتس Kuznets فيرى أن الخط الفاصل بين مراحل النمو عند "روستو" غير واضح، خصوصاً بين مرحلة الإقلاع والمرحلة التي تليها. فنفس الخصائص التي يوردها "روستو" في مرحلة ما نجدها تتكرر في مراحل أخرى. ويرى كوزنتس أنه لا توجد أرض صلبة للوقوف عليها في مناقشة العلاقات التحليلية التي تربط مرحلة الإقلاع بالمراحل التي تليها أو تسبقها. كما ساد الغموض تحديده لكل مرحلة في مراحل النمو متى تبدأ ومتى تنتهي؟ وما خصائصها المميزة عن المراحل الأخرى؟

من جهة أخرى تعرضت نظرية "روستو" لانتقادات شديدة من قبل المفكرين الماركسيين، وأبرزها أن "روستو" يقدم تفسيراً غير تاريخي يحاول أن يطمس الأسباب التاريخية للتخلف ممثلة في الاستعمار والأمبريالية، حيث يرى "روستو" أن الأسباب الأساسية للتخلف تكمن في نقص المدخرات والتراكم الرأسمالي.

ويضيف هؤلاء أن نظرية مراحل النمو الاقتصادي عند "روستو" قد وضعت في مقابل مراحل المجتمع البشري الخمس التي حددتها الماركسية، وهي: المشاعية البدائية، والعبودية، والإقطاعية، والرأسمالية، والشيوعية. وزعم "روستو" أن الرأسمالية تمثل كنظام اجتماعي "نهاية التاريخ البشري". كذلك يركز "روستو" في مراحل النمو الاقتصادي على التغيرات الكمية في جانب القوى المنتجة، بالمقابل يهمل أو يتجاهل التغيرات النوعية في علاقات الإنتاج لا سيما أشكال الملكية، وهو بذلك يتجاهل الفروق الجوهرية بين النظم الاجتماعية المختلفة.

كما انتقدت نظرية "روستو" لتركيزها على الشروط الضرورية – زيادة المدخرات والتراكم الرأسمالي الكافي – لولوج طريق النمو الذاتي المضطرد، والتقدم الاقتصادي، بينما تجاهلت متغيرات هامة أخرى. فالأوضاع التي تعيشها البلدان النامية اليوم تختلف جذرياً عن تلك الظروف التي عاشتها دول أوروبا وأمريكا الشمالية في مرحلة ما قبل الانطلاق. حيث خضعت البلدان النامية وما تزال لمختلف أشكال الاستغلال الأمبريالي الاستعماري لثرواتها القومية. إن "روستو" يعزل الشروط الضرورية – زيادة المدخرات والاستثمار الكافي – لحصول التنمية الاقتصادية عن جملة العوامل والشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية – المحلية والدولية – التي تلعب الدور المركزي في نجاح أو فشل عملية التنمية في البلدان النامية اليوم (حبيب كاظم، 1980).

والآن – عزيزي الدارس – تحقق من فهمك مما سبق بالإجابة عن التالي:

تدريب (1)

هل فكرة القطاع الرائد جديدة أو مستحدثة من روستو؟

أسئلة التقويم الذاتي (1)

1. حدد «روستو» شرط دخول دولة ما مرحلة الإقلاع في:

أ. زيادة نسبة الاستثمارات المنتجة من دخلها القومي إلى أكثر من 10 %.

ب. ظهور قطاع واحد أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية يتصف بمعدلات نمو عالية.

ج. بروز إطار مؤسسي سياسي – اجتماعي محفز إلى حد كبير للنمو المضطرد.

د. بروز نخبة منظمين في مختلف المجالات خاصة المجالات الصناعية.

هـ. جميع ما ذكر صحيح.

2. حاول أن تحدد الفرق بين مرحلة الإقلاع، ومرحلة السير في طريق النضوج في نظرية «روستو».

3. ما أبرز الانتقادات التي وجهت إلى نظرية «روستو».

2.2 نموذج هارود – دومار في النمو الاقتصادي

عزيزي الدارس، لقد توصل إلى هذه النموذج، وبشكل مستقل كل من السير روي هارود Sir Roy Harrod من أكسفورد، وايفسي دومار Evsey Domar من معهد ماساتشوسيتس. ارتبطت أعمال هارود ودومار بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ولاحقاً استخدم هذا النموذج لتحديد مستوى الادخار والاستثمار اللازم لبلوغ هدف النمو في الدخل القومي في الدول النامية.

ينطلق هارود – دومار من عدد من الافتراضات والتعاريف الأساسية وهي (Todaro، 2003):

إذا افترضنا وجود علاقة مباشرة بين الحجم الكلي لرصيد (مخزون) رأس المال (K) Capital Stock، والناتج القومي الإجمالي GNP ولنرمز له بالرمز (Y)، وإذا كان يلزم على سبيل المثال – ثلاثة دولارات من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج القومي

قيمتها دولار واحد، معنى ذلك أن[3*] $K/Y = 3:1$، ويطلق على هذه النسبة معامل رأس المال / الإنتاج Capital – Output Ratio (COR)، ويرمز له بحرف صغير (k) تمييزاً له عن (K) الذي يرمز إلى رصيد رأس المال.

إن الادخار (S) يمثل نسبة معينة (s) وثابتة من الدخل القومي (Y)، ومنها نحصل على المعادلة البسيطة التالية:

$$S = sY \quad \ldots\ldots (1)$$

إن الاستثمار الصافي (I) يمثل التغير في مخزون (أو رصيد) رأس المال، ويمكن التعبير عنه كما يلي:

$$I = \Delta K \quad \ldots\ldots (2)$$

ولما كان رصيد رأس المال القومي (K) يرتبط بعلاقة مباشرة مع الدخل أو الناتج القومي الإجمالي (Y) والمعبر عنها بمعامل رأس المال / الإنتاج (k) فإنه يتبع ذلك أن يكون:

$$k = K/Y$$

$$k = \Delta K/\Delta Y \quad \text{أو}$$

$$\Delta K = k\Delta Y \ldots\ldots (3) \quad \text{أو}$$

4. وحيث إن صافي الادخار القومي (S) يجب أن يساوي صافي الاستثمار القومي (1) فإنه يمكن كتابة هذه المتطابقة كما يلي:

$$S = I \quad \ldots\ldots (4)$$

$$S = sY \quad \text{وحيث أن :}$$

$$I = \Delta K = k\Delta Y$$

ويمكن إعادة صياغة المتطابقة (4) كما يلي:

$$S = sY = k\Delta Y = \Delta K = I$$

أو بصورة مبسطة:

$$sY = k\Delta Y \quad \ldots\ldots (5)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على (Y) ثم على (k) نحصل على المعادلة التالية:

$$\Delta Y/Y = s/k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

[3*] تقرأ هذه الرموز والمعادلات من اليسار إلى اليمين ما لم يُشَرْ إلى غير ذلك.

تمثل المعادلة (6) الشكل المبسط لمعادلة النمو الاقتصادي في نموذج هارود – دومار، حيث يشير الطرف الأيسر من هذه المعادلة وهو $\Delta Y / Y$ إلى معدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الإجمالي (GNP) والذي يحدده كل من نسبة الادخار من الدخل القومي (s) – والتي يفترض أن يحولها المجتمع إلى استثمارات حقيقية – ومعامل[4*] رأس المال/ الناتج (k). إن معدل نمو الدخل القومي يرتبط بعلاقة موجبة (طردية) بمعدل الادخار. وبعلاقة سالبة (عكسية) بمعامل رأس المال / الناتج.

طبقاً للمعادلة (6)، فإن معدل نمو الدخل القومي يمكن أن يزداد إما بزيادة نسبة الادخار (أو الاستثمار) من الدخل القومي، أو بخفض معامل رأس المال / الناتج، أي زيادة الكفاءة الإنتاجية للمخزون الرأسمالي. وحيث إن إنتاجية الاستثمار تقاس بمعكوس معامل رأس المال (k). وبهذه الطريقة فإن معدل نمو الدخل القومي يساوي نسبة الاستثمار مضروبة في إنتاجيته. أي أن: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I}{Y} \times \frac{1}{K}$

وللوصول إلى معدل النمو في الدخل الفردي نطرح معدل الزيادة السكانية (P) من معدل الزيادة في الدخل القومي، فتصبح معادلة النمو في هذا النموذج كما يلي:

$$\Delta Y / Y = s / k - P$$

مثال (1)

على افتراض أن معدل الادخار من الدخل القومي في مجتمع معين هو 15%، وأن معامل رأس المال / الناتج (3 : 1)، ومعدل الزيادة السكانية 2 % سنوياً، فإن معدل النمو الاقتصادي معرفاً بمعدل نمو الدخل الفردي السنوي يساوي:

للفرد (Per capita) = 3% = 2 % – 3 % / 15 %

[4*] تجدرالإشارة هنا إلى أن K / Y (وتقرأ من جهة اليسار) تعبر عن العلاقة بين حجم راس المال القومي إلى حجم الناتج القومي وهو ما يعرف بالمعامل المتوسط لرأس المال / الناتج:

Average Capital – Out put Ratio (ACOR)، في حين أن $\Delta K / \Delta Y$ تعبر عن العلاقة بين التغير في رأس المال القومي إلى التغير في الناتج القومي، وهو ما يعرف بالمعامل الحدي لرأس المال/ الناتج: Incremental Capital – Output Ratio (ICOR)، وهو عبارة عن مقدار رأس المال (الاستثمارات) الجديدة اللازمة لزيادة الدخل (أو الناتج) القومي بمقدار وحدة واحدة، والمعامل الحدي لرأس المال / الناتج هو الذي يعتمد عليه في تخطيط حجم الاستثمارات اللازمة لزيادة الدخل القومي بمعدل معين، وذلك لأن المعامل الحدي يعتبر أكثر دقة من المعامل المتوسط لرأس المال / الناتج.

والآن – عزيزي الدارس – اختبر معلوماتك بالإجابة عن التالي :

تدريب (2)

إذا كانت خطة التنمية الاقتصادية لمجتمع ما تستهدف زيادة الدخل الفردي بمعدل 4 % سنوياً، وأن معامل رأس المال / الناتج (3 : 1)، ومعدل الزيادة السكانية السنوية 3%، فاحسب معدل الادخار (أو الاستثمار) السنوي اللازم لتحقيق هدف الخطة . ثم احسب معدل الادخار المطلوب لتحقيق هذا الهدف إذا انخفض معامل رأس المال / الناتج إلى (2 : 1).

تدريب (3)

إذا توفرت لديك البيانات السنوية التالية عن اقتصاد ما :

الدخل القومي	1200 مليون دينار
الادخار القومي	300 مليون دينار
إنتاجية رأس المال	1/4
معدل الزيادة السكانية	2 %

المطلوب : باستخدام نموذج هارود– دومار، احسب معدل نمو الدخل القومي ، ومعدل نمو الدخل الفردي .

أسئلة التقويم الذاتي (2)

بالرجوع إلى بيانات تدريب (3)، احسب معدل النمو في الدخل الفردي في كل من الحالتين التاليتين :

1 . زيادة الادخار القومي بمقدار 400 مليون دينار .

2 . زيادة إنتاجية رأس المال إلى 1/3 .

3 . ما الشرط الضروري للنمو الاقتصادي في كل من نظرية مراحل النمو عند «روستو» ونموذج «هارود – دومار»؟ وهل هذا الشرط الضروري كافٍ لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث؟ ولماذا؟ .

ملاحظات على نموذج هارود – دومار

يعتقد أكثر الاقتصاديين أن أحداً لا يجادل في أهمية ودور الاستثمار، وضرورة الارتفاع بمعدله كشرط ضروري لتكوين رأس المال، وتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن نموذج هارود- دومار قد بالغ في الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار، بحيث جعل منه العنصر الأساس والحاسم في عملية التنمية الاقتصادية.

فالاستثمار وإن كان شرطاً ضرورياً لها، إلا أنه ليس شرطاً كافياً لتحقيقها. فهناك جملة من العوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية إلى جانب عوامل اقتصادية أخرى غير الاستثمار، تلعب دوراً مركزياً في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة.

وربما افترض نموذج هارود – دومار – وهو نموذج يرتبط أصلاً باقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة – بأن النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإطار الثقافي في هذه البلدان تعتبر مواتية لعملية التنمية، وهو افتراض غير صحيح. كما يؤخذ على هذا النموذج إهماله لأهمية الاستثمار في تكوين رأس المال البشري، وتكوين قوة عمل مؤهلة ومدربة، وتحسين نوعيتها وإنتاجيتها، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

3. نماذج التغير الهيكلي Structural – Change Models

ركزت، عزيزي الدارس، نماذج التغير الهيكلي (البنيوي) على كيفية تحويل الاقتصاديات المتخلفة من اقتصاديات معتمدة على الزراعة التقليدية إلى اقتصاديات حضرية معتمدة على تشكيلة متنوعة من الصناعات الحديثة. ولوصف الكيفية التي تتحقق فيها هذه العملية اعتمدت نماذج التغيّر الهيكلي على أدوات التحليل النيوكلاسيكي: الأسعار، ونظرية تخصيص الموارد، وأدوات التحليل القياسي الحديثة. من أبرز نماذج التغيّر الهيكلي وأكثرها شهرة، نموذج «العمل الفائض لقطاعين» لآرثر لويس Arthur Lewis ونموذج هوليس تشينري Hollis Chenery في «التغيّر الهيكلي وأنماط التنمية».

1.3 نموذج القطاعين لآثر لويس Lewis two Sector Model

في منتصف الخمسينات من القرن الماضي استنتج آرثر لويس نموذجه في التنمية الاقتصادية، وافترض لويس أن الاقتصاد المتخلف يتكون من قطاعين هما: قطاع زراعي تقليدي يعيش على حد الكفاف، والثاني قطاع صناعي حضري حديث، وأن الإنتاجية الحدية للعمل الفائض في القطاع التقليدي منخفضة جداً أو صفر. في حين يتميز القطاع الحديث بإنتاجية عالية. كما افترض لويس أن مستوى الأجور ثابت في القطاع الصناعي الحديث، ومحدد عند مستوى أعلى من أجور الكفاف[5]* Subsistence wages في القطاع الزراعي التقليدي. حيث افترض أن الأجور في المناطق الحضرية يجب أن تكون أعلى على الأقل بنسبة 30% من متوسط الدخل الريفي من أجل حث العمال على الهجرة من الريف الزراعي إلى المناطق الحضرية للعمل في القطاع الصناعي الحديث. ويتبع هذا الافتراض (ثبات الأجور في القطاع الصناعي الحديث) أن منحنى عرض العمل الريفي في القطاع الحديث تام المرونة.

ركز نموذج لويس على تحويل أو انتقال فائض العمل من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث من جهة، وعلى نمو الاستخدام (التوظيف) في القطاع الصناعي من جهة أخرى. وإن نمو الاستخدام في القطاع الصناعي في المناطق الحضرية يعتمد على التوسع في الإنتاج في القطاع الصناعي. وتعتمد سرعة هذا التوسع على معدل التراكم الرأسمالي (الاستثمار) في القطاع الصناعي. ويحصل التوسع في الاستثمار والإنتاج الصناعي من خلال تراكم الأرباح وإعادة استثمارها من قبل الرأسماليين. (النجفي، والقريشي، 1988).

5* وفقاً للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية يعرف أجر الكفاف بأنه الأجر الضروري للإبقاء على العامل وأسرته على قيد الحياة.

يمكن توضيح نموذج لويس لنمو القطاع الصناعي الحديث من خلال الشكل البياني رقم (1) والشكل البياني رقم (2) (Todaro، 1997).

يمثل الجزء العلوي من الشكل البياني (1) دالة الإنتاج في القطاع الزراعي في المدى القصير، حيث يتحدد الناتج الكلي (TPA) بكمية العمل (QLA) معبراً عنها بمليون عامل، ويمثل العمل (LA) العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير عند كمية ثابتة من رأس المال (K̄A) ومستوى ثابت من التكنولوجيا التقليدية (tA).

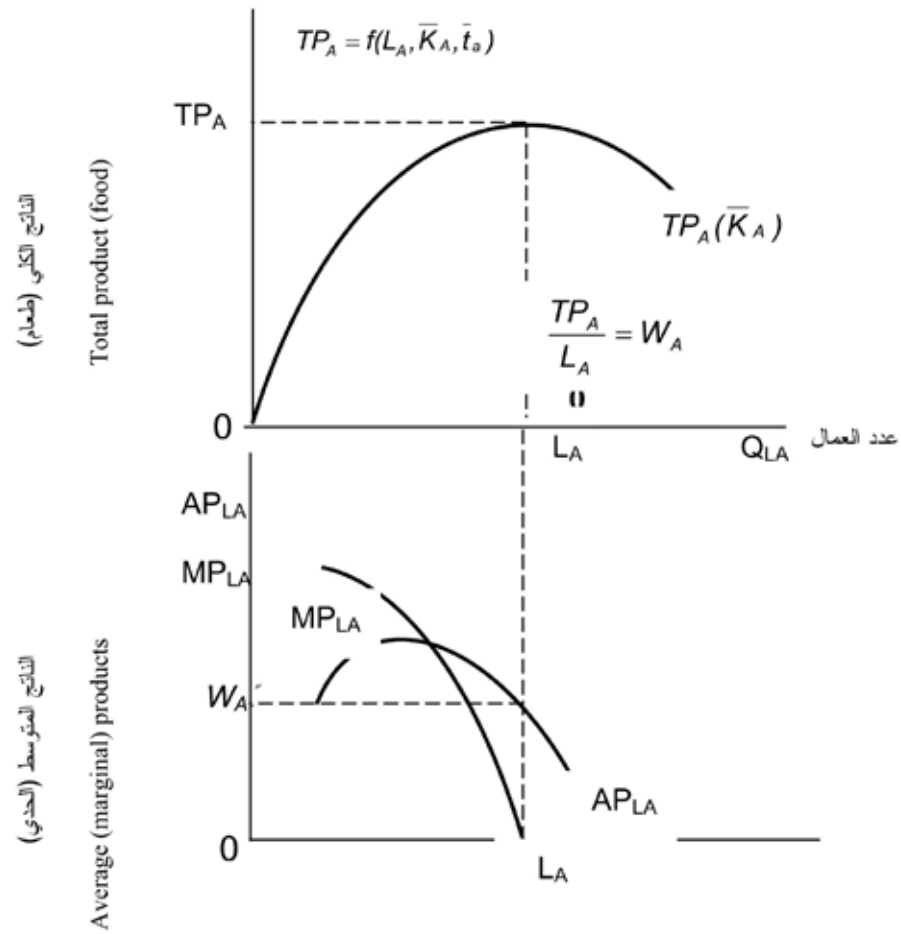

عدد العمال بالمليون (millions) (Quantity of labor (Q_{LA}))

Traditional (agricultural) sector

القطاع الزراعي التقليدي

شكل (1)

أما الجزء السفلي، فيبين منحنى الناتج المتوسط للعمل (APLA)، ومنحنى الناتج الحدي للعمل (MPLA). وهما مشتقان من منحنى الناتج الكلي في الشكل العلوي وصف آرثر لويس الاقتصاد المتخلف بأن 80% إلى 90 % من سكانه يعيشون ويعملون في المناطق الريفية. وبالعلاقة مع القطاع الزراعي التقليدي في البلدان المتخلفة. افترض «لويس»:

1. إن الانتاجية الحدية للعمل (MPLA) تساوي صفراً، وذلك نتيجة انتشار ظاهرة العمل الفائض في القطاع الزراعي التقليدي.

2. إن الأجر الحقيقي الريفي يتحدد على أساس الناتج المتوسط للعمل (APLA) وليس الناتج الحدي للعمل (MPLA).

وهذا الافتراض (assumption) مبني على افتراض آخر وهو أن جميع العاملين في الريف يتقاسمون الناتج الكلي بالتساوي. ويجادل «لويس» أن الأرض في الريف مكتظة بالسكان وهو ما يؤدي إلى هبوط الناتج الحدي للعمل إلى مستويات متدنية جداً، لذلك لا يدفع لعنصر العمل أجر يعادل إنتاجيته الحديّة كما هو الحال في القطاع الحديث، وذلك لأن تحديد الأجر عند مستوى الإنتاجية الحديّة للعمل في القطاع الزراعي التقليدي، إنما يعني المجاعة.

إن العائلة (الأسرة) الواحدة تتقاسم الناتج الكلي لمزرعة العائلة، والأرجح أن يحصل كل عامل على أجر يساوي تقريباً الناتج المتوسط (Ingham، 1995، p113).

الشكل البياني (2) يمثل القطاع الصناعي الحديث ويمثل الجزء العلوي منه دوال الإنتاج لهذا القطاع. أو الناتج الكلي من السلع المصنعة (TP_m)، والذي يعتمد على عنصر العمل المتغير (L_m)، ومستوى معين (ثابت) من المخزون الرأسمالي ($\bar{K}_m$)، ومستوى معين من التكنولوجيا ($\bar{t}$).

أما المحور الأفقي فيمثل كمية العمل معبراً عنها بألف عامل من العمال الحضريين. في حين يمثل المحور الرأسي الناتج الكلي الصناعي.

وفي الجزء العلوي للشكل (2) يلاحظ أن مخزون رأس المال يرتفع من (Km_1) إلى (Km_2) ثم إلى (Km_3)، وهو ما يعود في نموذج «لويس» إلى إعادة استثمار أرباح الرأسماليين الصناعيين، وبالتالي تنتقل دالة الإنتاج إلى أعلى من ($TP_m(K_{m1}$) إلى TP_m (K_{m2})) ثم إلى (TP_m (K_{m3})).

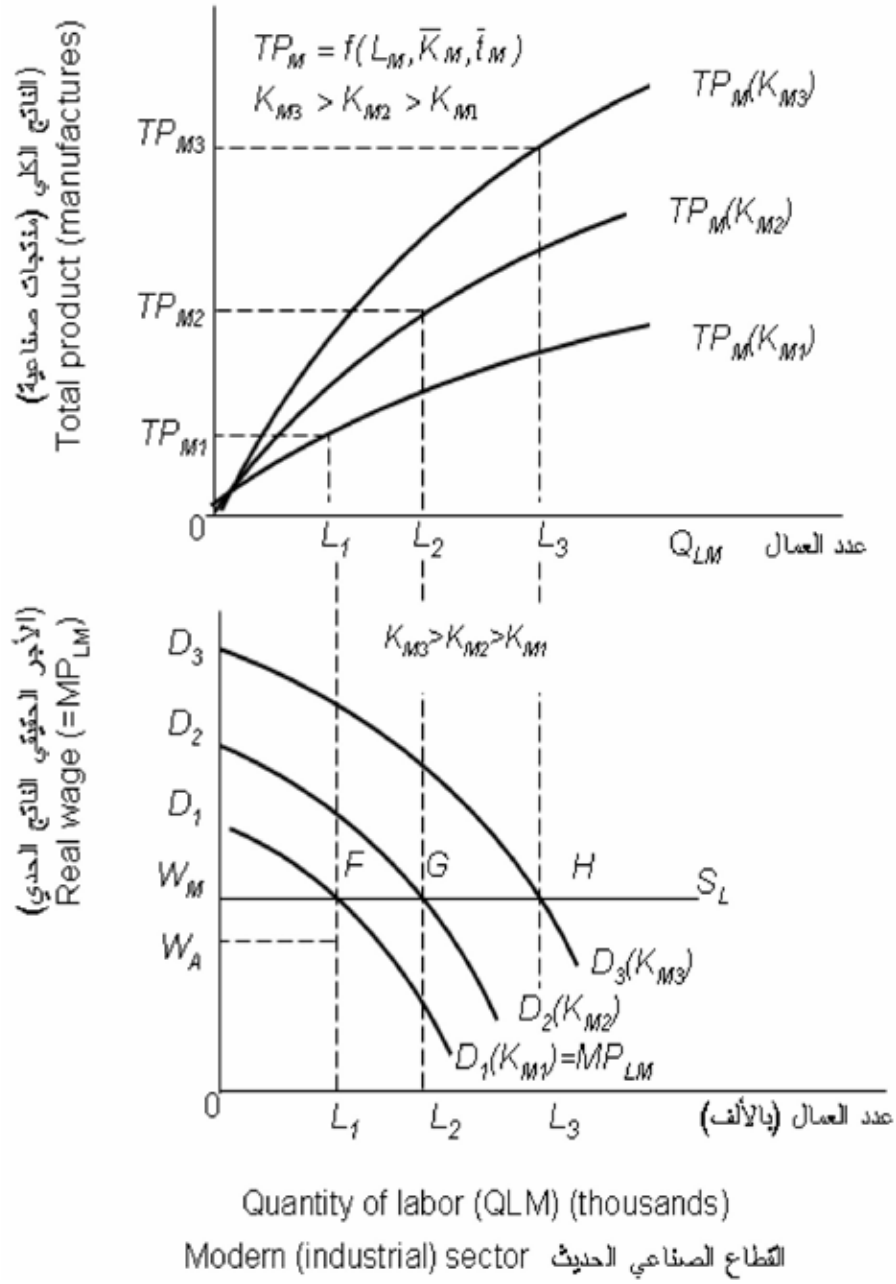

شكل (2) نموذج لويس

أما الجزء السفلي للشكل البياني (2) فيبين منحنيات الناتج الحدي للعمل في القطاع الحديث والمشتقة من منحنيات الناتج الكلي في الجزء العلوي ، وهذه المنحنيات في ظل افتراض سيادة ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل في القطاع الحديث تمثل منحنيات الطلب الحقيقي على عنصر العمل . حيث :

WA : مستوى معدل دخل الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي .

WM : مستوى الأجر الحقيقي في القطاع الصناعي الحديث .

Wm SL : منحنى عرض العمل الريفي ، وهو أفقي تام (لا نهائي) المرونة .

D1 (Km1) : الطلب على العمل في القطاع الصناعي الحديث عند مستوى معين من رأس المال .

يتحدد منحنى الطلب على العمل بالناتج الحدي للعمل ، ويعكس الميل السالب للمنحنى ($D_1(Km_1$)، تناقص الناتج الحدي للعمل . وحيث إن الرأسماليين في القطاع الحديث يسعون إلى تعظيم أرباحهم، يفترض "لويس" أنهم يستمرون في توظيف العمال إلى النقطة التي يتساوى عندها الناتج الحدي المادي Marginal Physical Product [6*] مع الأجر الحقيقي Real Wage . أي عند النقطة F، وهي نقطة تقاطع منحنى الطلب (الناتج الحدي) للعمل (D_1 Km_1)) مع منحنى عرض العمل (SL). وبالنتيجة يتحدد مستوى التشغيل (الاستخدام) الكلي في القطاع الحديث عند المستوى (L_1). أما الناتج الكلي عند مستوى التشغيل (L_1)، فتمثله المساحة (OD1FL1)، وهو عبارة عن حاصل ضرب كمية العمل المستخدمة (OL_1) في الناتج الحدي للعمل (OD1). ومن هذا الناتج الكلي (O_{D1} FL_1) يدفع الرأسماليون للعمال في القطاع الحديث حصة في صورة أجور تمثلها المساحة $_1OW_M FL$. أما المساحة $W_M D_1 F$ فتمثل الأرباح الكلية للرأسماليين في القطاع الحديث .

وطبقاً لافتراض "لويس" فإن الرأسماليين يعيدون استثمار أرباحهم في القطاع الصناعي الحديث، ونتيجة لذلك يرتفع المخزون الرأسمالي في هذا القطاع من (K_{M1}) إلى ($_2K_M$). وهذا التوسع في التراكم الرأسمالي في القطاع الحديث يؤدي إلى ارتفاع منحنى الناتج الكلي إلى (TP_M K_{M2})، والذي بدوره يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على العمل في الجزء السفلي للشكل (2) إلى أعلى جهة اليمين، ومن (D_1 K_{M1}) إلى ($D_2(K_{M2}$).

[6*] يساوي التغير في كمية الإنتاج الكلي مقسومة على التغير في كمية العنصر الإنتاجي المتغير .

وبذلك ينشأ مستوى توازن جديد للتشغيل، يتحدد عند النقطة G يقابلها عدد العمال L_2 المستخدمين في القطاع الصناعي الحديث، أما الأجور فتمثلها $OW_M GL_2$، وتزداد الأرباح الكلية إلى $W_M D_2 G$. مرة أخرى يعاد استثمار هذه الأرباح، فيرتفع المخزون الرأسمالي إلى K_{M3} وينتقل منحنى الناتج الكلي إلى(K_{M3} TP_M) وينتقل منحنى الطلب على العمل إلى(K_{M3} D_3)، وبالتالي يرتفع مستوى الاستخدام إلىL_3 وهكذا.

إن عملية النمو الذاتي المتواصل Self- Sustaining Growth وتوسع الاستخدام في القطاع الحديث، يفترض أن تستمر حتى يتم استيعاب كامل العمل الريفي الفائض في القطاع الصناعي الحديث، وهو الأمر الذي يتحقق عند النقطة S_L، وهي تمثل نقطة الانقلاب أو التحول The Turning Pointبعدها فإن تكلفة استخدام عمالة زراعية إضافية في القطاع الرأسمالي الصناعي ستكون أعلى من السابق، وذلك بسبب تراجع نسبة العمل إلى الأرض الزراعية Labor – to – Land ratio، وهو ما يعني أن الإنتاجية الحدية للعمل الزراعي الريفي لم تعد صفراً. ويصبح عرض العمل ذا ميل موجب يأخذ الشكل الاعتيادي لمنحنى العرض، كما أن الأجور والاستخدام في القطاع الحديث يستمران في النمو. وهكذا سيأخذ التحول الهيكلي للاقتصاد مكانه بانتقال مركز ثقل النشاط الاقتصادي من الزراعة التقليدية الريفية إلى الصناعة الحديثة الحضرية.

نقد نموذج لويس:

تعرض نموذج القطاعين الذي وضعه «آرثر لويس» في التنمية الاقتصادية إلى انتقادات عديدة لا سيما الافتراضات الأساسية الثلاثة للنموذج باعتبارها لا تلائم واقع دول العالم الثالث المعاصر. وأبرز هذه الانتقادات هي: (Todaro، 1997، p.79)

1. يفترض نموذج «لويس» ضمنياً أن معدل انتقال العمالة من القطاع الزراعي التقليدي ومعدل تكوين فرص العمل في القطاع الصناعي الحديث تتناسب مع معدل التراكم الرأسمالي في القطاع الحديث فكلما كان معدل التراكم الرأسمالي أسرع كان معدل تكوين فرص عمل جديدة أسرع، وبالتالي كان الطلب على العمالة أسرع. إلا أن ذلك لا يتحقق بالضرورة إذا ما أعيد استثمار الأرباح الرأسمالية مع استخدام تكنولوجيا متطورة وموفرة للعمالة[7]* Labor Saving Technology، ناهيك عن أن قسماً من الأرباح الرأسمالية قد تهرب أو تحول للخارج.

[7]* تعني التكنولوجيا الموفرة للعمالة تحقيق كمية أكبر من المخرجات (الإنتاج) بنفس المدخلات من العمل، وذلك نتيجة لاستخدام الاختراعات والابتكارات التكنولوجية مثل الكمبيوتر.

يبين الشكل البياني (3) أن منحنى الطلب على العمل (منحنى الناتج الحدي للعمل) (D_2 (K_{M2}) وهو ذو ميل أكبر من المنحنى (D_1 (K_{M1})، لا ينتقل إلى أعلى جهة اليمين بصورة متسقة أو منتظمة، بل يتقاطع مع المنحنى (D_1(K_{M1})، مما يعكس حقيقة أن الإضافات إلى المخزون الرأسمالي (K_{M2}) التي أحدثها التراكم الرأسمالي (أو الاستثمارات الجديدة) تجسد تقدماً تكنولوجياً موفراً للعمالة مما يعني أن ($_2K_M$) المصاحبة للطلب على العمل D_2 تتطلب وحدات عمل اقل لكل وحدة منتجة ، مقارنة مع ما تتطلبه (K_{M1}). ويلاحظ أنه على الرغم من زيادة الإنتاج الكلي من (OD_1 EL_1) إلى (OD_2 EL_1)، إلا أن الأجور الكلية (OW_M EL_1) والاستخدام (L_1) لم يتغيرا.

مما يعني أن الإنتاج الإضافي يؤول بكامله إلى الرأسماليين الصناعيين في صورة أرباح إضافية. يطلق البعض على هذه الحالة اسم «النمو الاقتصادي المضاد للتنمية» «Anti-developmental economic growth». حيث توزع ثمار النمو من الإنتاج والدخل على القلة من الرأسماليين، في حين تبقى مستويات الدخول والاستخدام (فرص العمل) لأعداد كبيرة من العمال على حالها دون زيادة. وهكذا على الرغم من نمو الناتج الكلي، إلا أن الرفاه الاجتماعي الكلي لا يتحسن، أو أنه يزداد قليلاً من حيث معيار توسيع نطاق توزيع الدخل والاستخدام.

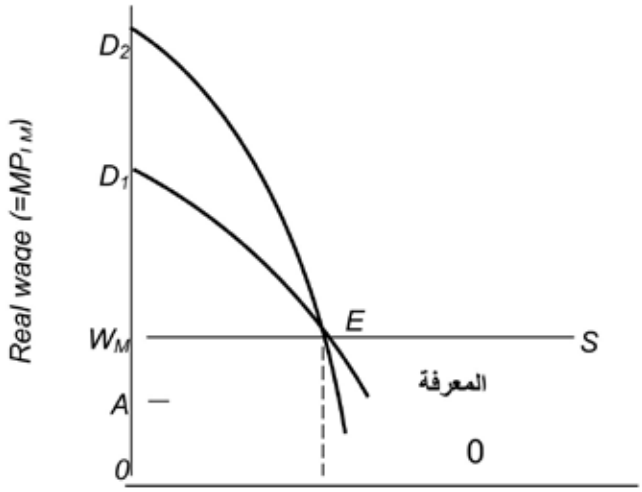

Quantity of labor

The Lewis Model Modified by Laborsaving Capital Accumulation

نموذج لويس المعدل مع تراكم رأسمالي موفر للعمالة

شكل (3)

2 . افترض لويس وجود ظاهرة العمل الفائض في المناطق الريفية، وظاهرة التوظف الكامل في المناطق الحضرية .

في حين تشير غالبية الأبحاث المعاصرة في دول العالم الثالث أن البطالة تنتشر بصورة جوهرية في المناطق الحضرية، وتقل في المناطق الريفية . لذلك يرجح غالبية الاقتصاديين أن ظاهرة العمل الحضري الفائض أعلى في الواقع الحالي وأكثر انتشاراً من ظاهرة العمل الريفي الفائض الذي افترضه لويس .

3 . افترض «لويس» – وهو افتراض غير واقعي – أن سوق العمل التنافسية في القطاع الحديث يضمن استمرار ثبات الأجور الحقيقية في المناطق الحضرية حتى يتم استيعاب كامل العمالة الريفية الفائضة في القطاع الحديث، في حين يشير واقع معظم البلدان النامية إلى أن الأجور في المناطق الحضرية تميل إلى الارتفاع مع مرور الزمن، مقارنة مع معدل الدخل في المناطق الريفية .

إن اتجاه الأجور نحو الارتفاع في المناطق الحضرية يلاحظ حتى مع وجود بطالة في القطاع الحديث، وإنتاجية عمل منخفضة أو صفرية في القطاع التقليدي الزراعي .

فثمة عوامل مؤسسية مثل اتحادات العمال، وأنظمة أجور الخدمة المدنية، والشركات المتعددة الجنسية، وغيرها من العوامل تدفع باتجاه زيادة الأجور في دول العالم الثالث .

والآن – عزيزي الدارس – أجب عن التالي :

أسئلة التقويم الذاتي (3)

1 . وضح كيف تتحقق التنمية الاقتصادية وفقاً لنموذج القطاعين لآرثر لويس .

2 . يرتكز نموذج القطاعين لآرثر لويس على عدد من الافتراضات الأساسية، ما هذه الافتراضات؟ ناقش مدى واقعيتها .

3 . ما المقصود بمفهوم «النمو الاقتصادي المضاد للتنمية»؟

4 . ما النتيجة المتوقعة في نموذج لويس إذا ما تم الدفع لعنصر العمل الزراعي مقابل إنتاجيته الحدية؟ ولماذا؟

2.3 نموذج هوليس تشينيري في "التغير الهيكلي وأنماط التنمية"
Structural Change and Patterns of Development: Hollis Chenery

على مثال نموذج القطاعين لآرثر لويس، يركز "هوليس تشينيري" – أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد – في نموذجه على تمثيل العمليات المصاحبة للتنمية، التي من خلالها عبر الزمن يتم تحويل هيكل الاقتصاد المتخلف من اقتصاد معتمد على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد معتمد على الصناعة الحديثة كمحرك للنمو الاقتصادي. لكن بخلاف "نموذج القطاعين"، و "نظرية مراحل النمو" فإن تشينيري والمشاركين معه – سيركوين Sirquin – ينظرون إلى الادخار والاستثمار كشرط ضروري، لكنه غير كافٍ للنمو الاقتصادي يضيف "تشينيري" إلى جانب أهمية ودور تراكم رأس المال (المادي والبشري) مجموعة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي، كمتطلبات للتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث.

في كتابه المشترك مع "سيركوين" وهو "أنماط التنمية 1950 – 1970» Patterns of Development الصادر عام 1975، حدد «تشينيري» عشر عمليات رئيسية تمثل الملامح الأساسية للتنمية في جميع البلدان، وهي تصف الأبعاد المختلفة للتحول الهيكلي بشكل عام، لبلد متخلف.

اعتمد «تشينيري» في تحليل «أنماط التنمية» على التحليل القياسي Econometrics Analysis للبيانات المقطعية cross – sectional Data بين الدول (أي خلال فترة زمنية محددة)، وبيانات السلاسل الزمنية time – Series Data (أي لسنوات طويلة ومتتالية) للدول، وعند مستويات مختلفة لمتوسط الدخل الفردي Per- Capita income (Todaro، 1997، P 81). كما اعتمد «تشينيري» على البيانات التاريخية لحوالي 100 دولة (متقدمة ونامية)، واستخدم التحليل القياسي، لقياس العلاقة بين متوسط الدخل الفردي الحقيقي – كمؤشر للنمو – عند مستويات مختلفة، وبين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية[8*]. وقادت دراساته التطبيقية empirical studies، إلى تحديد العديد من الملامح المميزة لعملية التنمية، وقسم تشينيري هذه السمات التي تصاحب عملية التنمية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

8*مثل الادخار والاستثمار، والايرادات الحكومية، والإنفاق على التعليم، والاستهلاك العام والخاص، والصادرات والواردات، وتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية، وهيكل الإنتاج، والوفيات والمواليد، وتوزيع الدخل وغيرها.

أولاً : عمليات التراكمAccumulation Processes

ثانيا : عمليات تخصيص الموارد Resources allocation Processes

ثالثاً : العمليات الديموغرافية والتوزيعية Demographic and distribution Processes

أولاً: عمليات التراكم

مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد تزداد معدلات الادخار والاستثمار، وهو ما ينعكس في زيادة تكوين رأس المال المادي Physical Capital Formation. كذلك تنخفض تدفقات رأس المال من الخارج، فكلما كانت الدولة أغنى، كانت أقل اعتماداً على المصادر الخارجية لتمويل الاستثمار. كذلك تصاحب عملية التنمية أيضاً ارتفاع معدل تكوين رأس المال البشري Human Capital Formation وهو ما يظهر من خلال زيادة نسبة الإنفاق على التعليم، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، كما يصاحب الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، زيادة في الايرادات الحكومية خاصة الضريبية، وهو ما يشير إلى زيادة دور الحكومة الذي يصاحب عملية التنمية.

ثانياً: عمليات تخصيص الموارد

تتضمن هذه العمليات التغيرات الهيكلية التالية :

1. تغير هيكل الإنتاج، فمع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد ينخفض النصيب النسبي لقطاع الإنتاج الأولي (الزراعة، والصناعات الاستخراجية) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، قياساً بالنصيب النسبي للصناعة التحويلية والمنافع العامة، والخدمات.
2. تغير هيكل الطلب المحلي الاستهلاكي، حيث تنخفض نسبة الاستهلاك الخاص من إجمالي الاستهلاك مقارنة بالاستهلاك العام وهو ما يعكس زيادة دور الحكومة في تغذية الطلب المحلي، كذلك مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد تميل نسبة استهلاك الطعام من إجمالي الاستهلاك إلى الانخفاض، بالمقابل تزداد نسبة الاستهلاك من السلع المصنعة والخدمات[9*].
3. تغير هيكل التجارة الخارجية، فمع تطور الاقتصاد، تصبح الدولة أكثر اعتماداً

9*يتسق هذا الطرح مع قانون « إنجل» Engel›s Low نسبة إلى "آرنست إنجل" وهو أحد الإحصائيين الألمان في القرن التاسع عشر، ويشير هذا القانون إلى أن نسبة الإنفاق على الغذاء في ميزانية الأسرة تميل إلى الانخفاض مع زيادة دخل الأسرة الحقيقي.

على التجارة الخارجية، دون أن يعني ذلك بالضرورة زيادة التبعية للخارج. وينعكس التغير في هيكل التجارة في زيادة نسبة كل من الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، وكانعكاس لتغير هيكل الإنتاج، يتغير هيكل الصادرات، حيث ترتفع نسبة صادرات السلع الصناعية والخدمات، وتنخفض الحصة النسبية لصادرات المنتجات الأولية من الصادرات الكلية.

ثالثاً: العمليات الديموغرافية والتوزيعية

يشير التحليل القياسي الذي أجراه «تشينيري» إلى توقع حدوث تغيرات في جوانب المجتمع الديموغرافية والتوزيعية، وذلك مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد وأهم هذه التغيرات:

1. تغير هيكل العمالة، حيث تتحول العمالة من أنشطة الإنتاج الأولي، إلى الصناعة والخدمات، كما تزداد نسبة العمالة الحضرية.
2. اتجاه معدل الوفيات، ومعدل المواليد نحو الانخفاض مع تقدم مرحلة التنمية.
3. تغير توزيع الدخل، حيث تنخفض في المرحلة الأولى للنمو الحصة النسبية للأسر الفقيرة من الدخل القومي، في حين تبدأ بالزيادة في المراحل المتقدمة من النمو.
4. نمو المدن والصناعات الحضرية نتيجة هجرة السكان من الريف إلى المناطق الحضرية.
5. اتجاه حجم الأسرة ومعدل النمو السكاني للانخفاض، وزيادة اهتمام أرباب الأسر بالنوع لا بالكم.

ملاحظات ختامية: العوامل المؤثرة في عملية التنمية

تتمثل الفرضية الرئيسية لنموذج «التغيّر الهيكلي وأنماط التنمية» عند «تشينيري» والمشاركين معه في أن عملية التنمية تعتبر متماثلة تتشابه ملامحها الأساسية في جميع أو معظم الدول. إلا أن النموذج يعترف بأن نمط التنمية وسرعة تقدمها قد يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف العوامل المؤثرة في التنمية، وهي عوامل محلية ودولية، وتشتمل العوامل المحلية على قيود اقتصادية مثل حجم الدولة، والموارد الطبيعية المتاحة في البلد، وعدد السكان، وعلى قيود مؤسسية مثل سياسات وأهداف الحكومة. في حين تتمثل العوامل الدولية في قيود مثل رأس المال الأجنبي، والتكنولوجيا، وبيئة التجارة الدولية، والسياسات المتعلقة بالمساعدات الأجنبية التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن معظم

العوامل الدولية المؤثرة في التنمية يقع معظمها خارج سيطرة كل دولة نامية بمفردها .

كما يؤكد أصحاب هذا النموذج على أن البلدان المتخلفة اليوم يمكنها أن تحقق عملية التحول الهيكلي لاقتصادياتها بوتيرة أسرع قياساً بعملية التحول الهيكلي التي تحققت لاقتصاديات البلدان الصناعية الرأسمالية في المراحل المبكرة من تطورها ، وذلك لأن البلدان النامية اليوم – حسب اعتقادهم – يتوفر لها فرص أفضل من حيث الحصول على رأس المال والتكنولوجيا ، وأسواق التصدير التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة .

وعلى العكس من آراء وأفكار أصحاب «نموذج التغير الهيكلي وأنماط التنمية» يحاجج أنصار مدرسة التبعية الدولية بأن «المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو» نموذج التغيّر الهيكلي» بحسابها من دول غنية ، ودول فقيرة مختلفة ، ليست ذات قيمة عملية محدودة بالنسبة للعوامل الحاسمة المحددة لعملية التنمية في البلد المعين ، بل إنّ هؤلاء الاقتصاديين (تشينيري والمشاركين معه) يحرفون الأنظار عن الأسباب الحقيقية الكامنة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، والتي تعمل على تكريس وتخليد الفقر لدى شعوب العالم الثالث .

والآن – عزيزي الدارس – أجب عن التالي :

أسئلة التقويم الذاتي (4)

1 . ما وجه الاختلاف بين «تشينري» «ولويس» «وروستو» من حيث النظر إلى دور الادخار والاستثمار في التنمية الاقتصادية .

2 . حدد التغيرات الهيكلية اللازمة للتحول من الاقتصاد التقليدي المتخلف إلى الاقتصاد الحديث ، وذلك وفقاً لنموذج «تشينري» في التغير الهيكلي وأنماط التنمية .

3 . ما أبرز الانتقادات التي وجهت «لنموذج تشينري»؟

4 . أحد النماذج يعدّ التراكم الرأسمالي (أو الاستثمار) شرطاً ضرورياً ، لكنه غير كافٍ للنمو الاقتصادي :

أ . نموذج القطاعين لآرثر لويس .

ب . نموذج هوليس تشينري في «التغير الهيكلي وأنماط التنمية» .

ج . نموذج هارود – دومار .

د . نظرية روستو في «مراحل النمو الاقتصادي» .

4. ثورة التبعية الدولية
The International – Dependence Revolution

1.4 توطئة

عزيزي الدارس، اكتسبت نظرية التبعية الدولية شهرة واسعة خلال فترة السبعينات خاصة بين المفكرين من أمريكيا اللاتينية. ظهرت هذه النظرية مقابل النظرية الاقتصادية في الفكر الرأسمالي، والتي تركز على المظاهر الخارجية للتخلف مثل انخفاض معدلات الادخار، والتراكم الرأسمالي، ومتوسط دخل الفرد، ومستويات التغذية، وارتفاع معدلات النمو السكاني.

إن مفهوم التبعية لا يقتصر على المجال الاقتصادي بل يتعداه إلى المجالات الأخرى الثقافية والسياسية، والعسكرية. إن الفكرة المركزية في أدبيات التبعية الدولية تتمثل في أن التبعية برزت في ظروف تاريخية محددة من تطور النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي، وإن تخلف العالم الثالث هو نتيجة لعلاقة التبعية، التي تربط الدول المتخلفة بالدول الرأسمالية المتقدمة في إطار النظام الرأسمالي العالمي. رغم أن البلدان المتخلفة (أو ما يعرف بالبلدان النامية) قد حصلت على استقلالها السياسي – الرسمي أو الشكلي – إلاّ أنها لاتزال تعيش في حالة تبعية – في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية – للدول الرأسمالية المتقدمة، وهو ما يعرف بالاستعمار الحديث Neocolonialism. وعليه يعتقد كتاب التبعية أن الشرط الضروري – وإن كان غير كافٍ – لنمو الدول المتخلفة وخروجها من إطار التخلف، إنما يتمثل في كسر علاقات التبعية التي تربطها بالدول الرأسمالية المتقدمة (كرم، 1991).

من أشهر التعاريف للتبعية، تلك التي قدمها «ثيوتونيو دوس سانتوس» Theotonio Dos Santos، وهو "أن التبعية وضع يكون فيه اقتصاد بعض الدول مرتبط بنمو وتوسع اقتصاد آخر. . . . . وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر شكل التبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة (المسيطرة) أن تنمو وتتوسع ذاتياً، في حين أن الدول التابعة لا تستطيع أن تفعل ذلك، إلاّ كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن".

ويرى أندريه فرانك Andre Frank أن أي نمو تحققه الدول المتخلفة في إطار

علاقات التبعية هو نمو تابع . أي لايملك الحركة الذاتية Self-Generating، ولا صفة الديمومة Self-Perpetuating .

وبصفة عامة، انتهت أدبيات التبعية إلى ثلاث خلاصات أساسية هي (كرم، 1991):

أن التبعية والتخلف هما نتيجة لتوسع النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي، وأن التخلف والتقدم عمليتان متلازمتان، ووجهان لعملة واحدة، فالتطور التاريخي للنظام الرأسمالي يولد التقدم في جزء، والتخلف في الجزء الآخر من النظام الرأسمالي العالمي .

إن التبعية تسبب استغلال الدول الرأسمالية المتقدمة للدول المتخلفة، فحالة التبعية تسمح باستلاب جزء كبير من الفائض الاقتصادي المتولد في البلدان المتخلفة .

إن التبعية تولد التخلف، وبالتالي إن التنمية الذاتية، تتطلب كشرط أساسي كسر علاقات التبعية[10*] .

يتفرع عن نظرية التبعية الدولية ثلاثة نماذج فكرية هي (Todaro، 1997، p. 82):

نموذج المركز – المحيط	The Center – Periphery Model
نموذج المثال الخاطئ	The False – Paradigm Model
أطروحة ثنائية التنمية	The Dualistic – Development Thesis

إضافة إلى هذه النماذج الثلاثة، سوف نستعرض نظرية "التبادل اللامتكافئ" باعتبارها فرعاً رئيساً من نظرية التبعية الدولية .

2.4 نموذج المركز – المحيط: نموذج التبعية الاستعمارية الحديثة

انبثق هذا النموذج عن الفكر الماركسي، وبالتحديد عن عدد من الكتّاب والمفكرين، عرفوا بالماركسيين الجدد أمثال "بول باران" Paul Baran، و"أندريه فرانك" Andre Frank، و «أرغيري ايمانويل» A-Emmanuel، والاقتصادي العربي المصري "سمير أمين" .

يبين تحليل هؤلاء الكتاب والمفكرين منذ الخمسينات s1950 حتى السبعينات s1970 أن النظرية السائدة للتخلف في الفكر الرأسمالي تنطوي على تفكير مغلوط

*10 تتفاوت مواقف كتاب التبعية بشأن الخروج من مأزق علاقات التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، ويعتقد الراديكاليون أن أية محاولة للتنمية في البلدان المتخلفة في ظل علاقات التبعية للمركز الرأسمالي المتقدم، حتماً ستؤول إلى نمو التخلف والفشل، وبالتالي لا مفر من ثورة اجتماعية – سياسية لكسر علاقات التبعية، وفك ارتباط البلدان المتخلفة بالنظام الراسمالي العالمي كشرط ضروري للتنمية . أما الإصلاحيون فينادون بإصلاح النظام الرأسمالي العالمي والنضال المطلبي من أجل أسعار عادلة، أو «محمية من التدهور» في ظل النظام نفسه .

وسطحي لمشكلة ومعوقات التنمية في البلدان المتخلفة، فهي تركز على المظاهر الخارجية للتخلف مثل: انخفاض متوسط دخل الفرد، ومعدل الادخار والاستثمار، ومستويات التغذية، وارتفاع معدلات الوفيات عند الأطفال، والأمية... وغيرها من المظاهر الخارجية المعروفة للتخلف، وهذا التعريف برأيهم ينطوي على خطأ جوهري، إذ يُصار إلى تمثيل «التخلف» «بالفقر» بوجه عام، والابتعاد بالتالي عن جوهر مشكلة التخلف، التي تتلخص في أن البلدان المتخلفة في المرحلة (الاستعمارية) أصبحت جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي وخضعت للتخصص الدولي غير المتكافئ للعمل، وتمخض عن تخلف بنيانها الاقتصادي وسد طريق التنمية الوطنية المستقلة، والتراكم الذاتي. (أمين، التراكم على الصعيد العالمي، 1978)

إن جذور التخلف حسب تحليل هؤلاء الكتاب تعود إلى دمج البلدان التي تشكل ما يعرف بـ«المحيط» Periphery في السوق الرأسمالي العالمي، وهي العملية التي يرجع تاريخها إلى بدء التوسع فيما وراء البحار للرأسمالية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ذلك الدمج هو الذي سمح بترتيب سلسلة من علاقات التبعية بين المركز Center – أي البلدان الرأسمالية المتقدمة– و "المحيط" – أي البلدان المتخلفة التابعة. ويضيف هؤلاء الكتاب أن التخلف الاقتصادي لبلدان "المحيط" يعبر عن نفسه، أو يظهر من خلال ثلاث خصائص بنيوية أساسية (عبد الفضيل، دراسات في التخطيط):

1. التبعية الاقتصادية الكاملة «للمركز» الرأسمالي المتقدم، الذي يشكل محور النظام، ويحدد مجالات النشاط والتوسع الاقتصادي في بلدان «المحيط» وفقاً لمتطلبات التراكم في «المركز». وهذه التبعية تؤدي إلى تحويلات مستمرة للفائض الاقتصادي بأشكال مختلفة، من «المحيط» إلى «المركز». وقد أدى هذا النزح المنتظم «للفائض» إلى تقويض كامل الشروط الموضوعية اللازمة لإحداث عملية «تراكم ذاتية» في بلدان «المحيط».
2. تفكك البنيان الاقتصادي وافتقاده إلى الترابط الداخلي بين النشاطات الإنتاجية الأساسية.

فالاقتصاد المحلي يتكون من مجرد نشاطات متلاصقة لا يقوم بينها تبادل أو ترابط ديناميكي إلاّ بدرجة هامشية، حيث إن ترابطها الأساسي مع "المركز" في الخارج. وهذا التفكك في البنيان الاقتصادي الداخلي لا يسمح بحدوث أي استقطاب داخلي

لعملية التنمية، وبذلك تنعدم الآثار الارتباطية للقطاعات القائدة أو الزائدة على بقية القطاعات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إن الثروة المعدنية لا تكرس لتغذية الصناعات الأساسية في الاقتصاد المحلي. بل تصَّدر لتغذية المجمعات الصناعية في "المركز" الرأسمالي المتقدم.

3. التفاوت الهائل بين انتاجية «القطاع الحديث» الذي يستخدم التكنولوجيا الحديثة المستوردة، و«القطاع التقليدي» الذي يستخدم الأساليب البدائية للانتاج، مما يتسبب بإيجاد «ثنائية» في البنيان الاقتصادي تزداد تعمقاً مع مرور الزمن في غياب أي آلية لنشر وتعميم ثمار «التقدم والتحديث الفني» من قطاع لآخر.

وهكذا تمخض نمط التقسيم الرأسمالي غير المتكافئ للعمل على الصعيد العالمي عن الظواهر المعروفة والمصاحبة للتخلف، كالزراعة الوحيدة المحصول، والانتاج القائم على منتج تصديري وحيد. وقد أدى هذا «النموذج للانتاج الاستعماري» إلى ظهور وتبلور «برجوازية كومبرادورية» ترتبط مصالحها بقطاعات الزراعة واستخراج الثروة المعدنية، ونشاطات التجارة والوكالة المرتبطة برأس المال الأجنبي، وبالتالي لا تسعى إلى تحقيق أي شكل من أشكال التنمية المستقلة أو «ذاتية – المركز».

ينتهي أصحاب نموذج التبعية النيوكولونيالية The Neocolonial–Dependence Model أو مايعرف بنموذج المركز – المحيط إلى أن أي محاولة لتحقيق النمو الذاتي–المستقل من قبل البلدان المتخلفة في اطار التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، حتماً ستؤول إلى الفشل، وذلك لأن قوانين النظام الرأسمالي العالمي هي التي تولد التقدم في جزء من النظام الرأسمالي، والتخلف في الجزء الآخر من النظام نفسه، وهي العملية التي يسميها فرانك وأمين بظاهرة "نمو التخلف"، حيث إن نمو الأطراف – أي البلدان المتخلفة المبني على أساس الانخراط في السوق الرأسمالية العالمية المحكومة للتخصص وتقسيم العمل غير المتكافئ على الصعيد العالمي، يحد من نمو السوق الداخلي ويعيق تأسيس الصناعات الأساسية الوطنية، ويقوض الشروط الضرورية لإحداث عملية تراكم ذاتية، ويؤول إلى تعاظم الخصائص البنيوية للتخلف، واستحالة انتقال الأطراف إلى نمو ذاتي – المركز، وذاتي – الديناميكية.

ومن هنا ينادي الراديكاليون بثورة اجتماعية – سياسية، وفك الارتباط بالنظام الرأسمالي

العالمي كشرط لتحرير شعوب العالم الثالث من أسر التبعية والتخلف، ومن هيمنة البلدان الرأسمالية المتقدمة – دول المركز – ومن أنشطة قاعدتها الاجتماعية المحلية الكومبرادورية، التي تجد مصلحتها في استمرار علاقات التبعية مع السوق الرأسمالية العالمية.

3.4 نظرية التبادل اللامتكافئ

عزيزي الدارس، تعدّ نظرية «التبادل اللامتكافئ» البديل الراديكالي للنظرية الكلاسيكية الريكاردية في التجارة الدولية. فالاستنتاج الأساسي لنظرية «الميزة النسبية» The Comparative – Advantage Theory لـ "ديفيد ريكادو" هو أن التخصص وتقسيم العمل، والتبادل الدولي في اطار النظام الرأسمالي من شأنه أن يحقق مصالح جميع الأطراف المشاركة فيه. في حين تقدم نظرية "التبادل غير المتكافئ" تفسيراً معاكساً، حيث تكشف عن النهب المكثف لبلدان الأطراف أو "المحيط" من قبل بلدان "المركز" الرأسمالي المتقدم.

قدم الصياغة الحديثة لنظرية "التبادل اللامتكافئ" كل من "أرغيري ايمانويل" A. Emmanuel و "سمير أمين". وأوضحا أن الوقائع التبادلية الدولية تبين أن الفجوة تتسع باستمرار بين كمية العمل المتجسدة في البضائع المصدرة من دول "المركز"، وبين كمية العمل المتجسدة فيما يقابلها من صادرات "الأطراف" – أي البلدان المتخلفة. إذ تجري مبادلة منتجات تحمل كمية عمل أقل من "المركز" بمنتجات تحمل كمية عمل أكثر من "الاطراف".

وتظهر هذه الفجوة في مظهر سعري، في "تدهور شروط التجارة" terms of trade حيث تميل النسبة القيمية بين المبادلات الدولية إلى الرجحان لصالح "المركز". وبذلك تجري عملية استنزاف ثروات ومنتجات العالم الثالث مما يعيق عملية الإدخار والتراكم والاستثمار الضروري للتنمية (دليلة، 1987).

في مؤلفه «التبادل اللامتساوي» الصادر عام 1969 ميزّ «ايمانويل» بين صورتين للتبادل الدولي (يونس، 1986):

عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال[11]* مختلف في الدولتين (أي أن فنون الإنتاج مختلفة)، ولكن معدلات الأجور متساوية، فإن الدولة المتقدمة التي تتميز بارتفاع

[11]* يقصد بالتركيب العضوي لرأس المال نسبة قيمة رأس المال الثابت إلى قيمة رأس المال المتغيّر. وهنا يقصد بالرأسمال الثابت، ذلك القسم من رأس المال الذي ينفق على شراء وسائل الإنتاج (مباني، آلات، محروقات، مواد أولية...)، في حين يقصد بالرأسمال المتغّير – حسب المفهوم الماركسي، ذلك الجزء من الرأسمال الذي ينفق على شراء قوة العمل (أي لدفع أجور العمال).

التركيب العضوي لرأس المال تحصل في السوق العالمي على كمية أكبر من السلع[12]** مقابل إجمالي ساعة العمل (المباشر وغير المباشر)، مقارنة بكمية السلع التي تحصل عليها الدولة المتخلفة (التي تتميز بانخفاض التكوين العضوي لرأس المال) لقاء كل ساعة عمل إجمالية، وهنا يكون التبادل غير متكافئ بسبب اختلاف الإنتاجية.

عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين متماثلاً (أي أن فنون الإنتاج على نفس الدرجة من التطور)، ولكن معدلات الأجور مختلفة (هي في البلدان المتخلفة أقل منها في البلدان الرأسمالية المتقدمة) في هذه الحالة تنخفض أثمان السلع التي تنتجها وتصدرها البلدان المتخلفة، وبالتالي تحصل الدولة المتخلفة عن طريق التبادل الدولي على كمية أقل (مقابل كمية معينة من صادراتها) مقارنة بما تحصل عليه الدول المتقدمة التي ترتفع فيها معدلات الأجور. معنى ذلك أن التبادل الدولي يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من الدول المتخلفة إلى الدول الرأسمالية المتقدمة عن طريق معدلات التبادل، وهو ما يسميه «إيمانويل» «التبادل اللامتكافئ».

أما «سمير أمين» فقد أوضح «التبادل اللامتكافئ» كما يلي (أمين، التطور اللامتكافئ، 1978):

إن صادرات العالم الثالث لا تتألف أساساً من المنتوجات الزراعية القادمة من قطاعات متأخرة، ذات الإنتاجية الضعيفة، فمن أصل 35 مليار دولار أمريكي (عام 1966) هي قيمة إجمالي صادرات البلدان المتخلفة، يساهم القطاع الرأسمالي العالي التحديث (البترول، المناجم، وصناعات التحويل الأولية للمواد المنجمية والمزارع الحديثة)[13]* بثلاثة أرباعها على الأقل، أي ما يعادل أكثر من 26 مليار دولار. لكن لو أن الدول المتقدمة «المركز» قامت

**12 تقاس قيمة البضاعة – حسب المفهوم الماركسي – بكمية العمل – الضروري اجتماعياً – المنفق في إنتاجها، وتقاس كمية العمل المتجسدة في البضاعة بوقت (ساعات) العمل – الضروري اجتماعياً – المبذول في إنتاج البضاعة. ويعرف ذلك بقانون القيمة، وهو قانون اقتصادي يتم على أساسه تبادل البضائع (السلع) في الاقتصاد البَضاعي. وحسب التحليل الماركسي يقسم العمل المبذول في إنتاج البضاعة (السلعة) إلى عمل حيّ (مباشر) وعمل ميت (غير مباشر). ويقصد بالعمل الحيّ (المباشر) مجمل الطاقات الجسدية والذهنية التي يبذلها الإنسان في سياق إنتاج السلع أو الخدمات. والعمل الحيّ (المباشر) هو وحده الذي يخلق قيمة جديدة تضاف إلى قيمة البضاعة المنتجة. أما العمل الميت (غير المباشر) فهو العمل الذي يبذله الإنسان في وقت سابق، والمتجسد في وسائل الإنتاج (مثل الآلات والمعدات، والمواد الولية، والوسيطة . . إلخ. وهذه تضاف قيمتها كما هي، دون زيادة أو نقصان إلى قيمة البضاعة المنتجة أو الجديدة. (للمزيد من التفصيل راجع: نيكتين، أسس الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو، 1974).

*13 هذه الأنشطة عادة تقع تحت سيطرة رؤوس الأموال والشركات الأجنبية في المرحلة الاستعمارية، وما بعدها وتتميز بتقنية عالية المستوى، وبارتفاع الإنتاجية وبكون إنتاجها معداً أساساً للتصدير، لذلك عادة يطلق عليها اسم القطاع الحديث، قياساً بالزراعة المتخلفة والصناعات الحرفية واليدوية التي يطلق عليها اسم "القطاع التقليدي".

بإنتاج هذه المنتجات بنفس التقنية – ونفس الإنتاجية – فإن قيمة هذه المنتجات ستبلغ على الأقل 34 مليار دولار، وذلك بسبب ارتفاع الأجور. وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما يعني تحويل القيمة من «المحيط» إلى «المركز»، وهو هنا 8 مليارات دولار.

إن الصادرات الأخرى للعالم الثالث، والمستمدة من قطاعات متأخرة، ذات الإنتاجية الضعيفة (المنتجات الزراعية للفلاحين التقليديين) مثل زراعة الشاي والقهوة والكاكاو وغيرها من الصادرات التقليدية لدول «المحيط» إلى دول «المركز» فإن قيمة هذه المنتجات لن تبلغ إذا كان جزاء العمل متناسباً مع إنتاجيته 9 مليارات دولار. لكن لو صححت هذه القيمة على أساس نسبة الأجر لوحدة الناتج في الدول المتقدمة إلى الأجر لوحدة الناتج في الدول المتخلفة (وهذه النسبة تعادل 2.5) لأصبحت قيمة هذه الصادرات التقليدية نحو 23 مليار دولار.

ويشير «أمين» إلى أن – قيمة التحويل الناتج عن صادرات المنتجات الزراعية التقليدية أضخم نسبياً من قيمة التحويل الناتج عن صادرات منتجات الصناعة الحديثة، وذلك لأن منتجات الأخيرة تحتوي على قيمة مرتفعة جداً من المعدات والتجهيزات المستوردة، بينما هو عديم الأهمية، فيما يخص منتجات الزراعة التقليدية، حيث يمثل العمل المباشر كل قيمة الإنتاج تقريباً.

وهكذا إذا كان إجمالي صادرات «المحيط» تبلغ حوالي 12 مليار دولار، فإن قيمتها في حالة افتراض وجود جزاء (مكافأة) عمل معادل لما هو عليه في «المركز» مع وجود نفس مستوى الإنتاجية، ستكون 57 مليار دولار. وبهذا تكون القيمة المحولة من «المحيط» إلى «المركز»، بسبب آليات «التبادل اللامتكافئ» حوالي 22 مليار دولار . .

4.4 نموذج المثال الخاطئ (المضّلل)

The False – Paradimg Model

المدخل الثاني من نظرية التبعية الدولية، وهو أقل راديكالية من النموذج السابق – نموذج المركز – المحيط – ويعرف بنموذج المثال الخاطئ أو الزائف، وهذا النموذج يعزو تخلف العالم الثالث إلى النصائح والاستشارات الخاطئة، وغير الملائمة لواقع البلدان المتخلفة التي يقدمها الخبراء والمستشارون الدوليون وغالبيتهم من الغربيين الذين يعملون لحساب الوكالات والمنظمات الدولية التابعة، أو الخاضعة للدول الرأسمالية المتقدمة.

فهذه النصائح والاستشارات، وإن كانت تعرض بحسن نية، لكنها في الغالب تعبر عن قلة المعرفة لدى الخبراء الغربيين بحقيقة الوضع في الدول المتخلفة، كما أنها تنطوي على تحيز، أو نزعة عرقية لدولهم وهؤلاء الخبراء والمستشارون يطرحون عادة مفاهيم وهياكل نظرية أنيقة ونماذج معقدة للاقتصاد القياسي لا تلائم طبيعة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة في البلاد المتخلفة، وبالنتيجة غالباً ما تقود إلى تبني سياسات خاطئة، لا تخدم التنمية، بل تصب في خدمة مصالح النخب Elites ومجموعات القوى المتنفذة محلياً ودولياً (Todaro، 1997).

5.4 أطروحة ثنائية التنمية

The Dualistic – Development Thesis

جاءت فكرة "ثنائية التنمية" ضمنية في نماذج "التغير الهيكلي"، وصريحة في نظرية التبعية الدولية. وتجد "الثنائية" Dualism تعبيرها في فكرة وجود عالم ثنائي المجتمعات: أمم غنية وأخرى فقيرة، وفي الدول المتخلفة تظهر "الثنائية" في تركز الثروة في أيدي القلة حيث تتواجد جيوب الثراء داخل مناطق واسعة من الفقر. هذه التباينات والفروق بين الدول والشعوب الغنية، وبين الدول والشعوب الفقيرة، هي في تزايد مستمر.

يشتمل مفهوم "الثنائية» على أربعة عناصر أساسية (Todaro، 1997، p 84):

توافر مجموعة من الحالات، أو الظواهر المتباينة التي تتواجد وتتعايش معاً في مكان واحد. بعضها مرغوب فيه، والآخر سلبي، يشكل النقيض. بعضها قوي متفوق، والآخر ضعيف، وفي مرتبة دنيا، ومن الأمثلة على «الثنائية» فكرة آرثر لويس A Lewis. للتعايش بين طرق الإنتاج الفنية الحديثة والتقليدية في القطاعات الحضرية والريفية. كذلك تعايش النخبة ذات التعليم الجامعي مع جماهير الناس الأميين، والتعايش بين الفقر المدقع والغنى الفاحش. وكذلك فكرة نظرية التبعية الدولية حول التعايش بين الأمم الصناعية الثرية والقوية والأمم الزراعية الفقيرة ضمن الاقتصاد العالمي.

إن هذا التعايش مزمن، ولا مرحلي، وهو ليس نتيجة لظاهرة مؤقتة يمكن لعامل الزمن أن يزيل التفاوت بين العناصر العلوية القوية والمتفوقة Superior، وبين العناصر الدونية Inferior، الضعيفة والتابعة والأقل شأناً، وذلك لأن أسباب هذا التباين هيكلية ليس من السهل القضاء عليها. رغم ذلك تجد في نظرية مراحل النمو، ونماذج التغير الهيكلي

ما يشير ضمناً إلى أن الثنائية هي من طبيعة مرحلية ومؤقتة، غير أن حقيقة اللامساواة على الصعيدين الدولي والمحلي تدحض هذا الافتراض.

إن الفجوة بين شقي "الثنائية" (العناصر المتقدمة مقابل العناصر المتخلفة) لم تتضاءل فحسب، بل إنها آخذة في الزيادة والاتساع. فمثلاً إن فجوة الإنتاجية بين العمال في الدول المتقدمة ونظرائهم في الدول المتخلفة آخذة في الاتساع مع مرور كل سنة.

إن العلاقة والتأثير المتبادل بين العناصر أو القطاعات المتقدمة والقوية وبين العناصر أو القطاعات المتخلفة والضعيفة، هي من ذلك النوع الذي يلعب فيه وجود العناصر المتقدمة والقوية دوراً ضئيلاً، إن لم يكن معدوماً في تحسين وتطوير العناصر والقطاعات المتخلفة والضعيفة، وذلك من خلال ما يعرف بأثر التساقط – trickle – down effect، بل على العكس، إن هذه العلاقة المتبادلة تدفع العناصر أو القطاعات المتخلفة والضعيفة نحو الأسفل، وتنمي تخلفها. وهذا ما عبّر عنه "سمير أمين" من خلال مفهوم "نمو التخلف" حيث إن انخراط البلدان المتخلفة في السوق الرأسمالية العالمية يؤول إلى تعاظم الخصائص البنيوية للتخلف، وإلى احتجاز نموها، واستحالة انتقالها إلى نمو ذاتي – المركز.

ملاحظات ختامية

عزيزي الدارس، أخذ البعض على نظريات التبعية الدولية أنها تتضمن نقطتي ضعف أساسيّتين (Todaro and Smith، 2003، P127) الأولى أن خبرة التنمية في البلدان النامية التي تحمست للتأميم، وإدارة الدولة للإنتاج، أعطت نتائج سلبية على هذا الصعيد. والثانية، أن منظري التبعية الدولية رغم أنهم قدموا تفسيراً للتخلف، وبقاء الدول الفقيرة في حالة تخلف، إلا أنهم لم يقدموا إلا القليل من التفسير لكيف يمكن للدول الفقيرة أن تبدأ بالتنمية وتستمر بها.

كما أن نظرية التبعية تعرضت للنقد بسبب إفراطها في التركيز على العوامل الخارجية للتخلف، ويرى بعض الاقتصاديين أن الدعوة للقطيعة مع السوق الرأسمالية العالمية قد يوحي بأن السوق العالمية مجرد حيز جغرافي يمكن الخروج منه أو الدخول إليه بمجرد قرارات ذاتية دون الأخذ بالحسبان أن العلاقات الاقتصادية الدولية محكومة لقوانين اقتصادية موضوعية تفعل بصرف النظر عن رغبات الناس، وبالتالي لا يمكن إلغاؤها بقرارات ذاتية أو ببناء سور يفصل بين بلدان «المحيط» المتخلف، وبلدان «المركز» الرأسمالي المتقدم (دليلة، 1987).

والآن – عزيزي الدارس – تحقق من اتقان تعلمك للقسم الثالث من هذه الوحدة بالإجابة عن التالي :

أسئلة التقويم الذاتي (5)

وضح كيف فسر «آرغيري إيمانويل» التبادل اللامتكافئ بين دول «المحيط المتخلف» ودول «المركز» الرأسمالي المتقدم .

فسر طبيعة العلاقة بين التركيب العضوي لرأس المال وبين قيمة البضاعة (السلعة) المنتجة .

ما الخصائص البنيوية للتخلف طبقاً لنموذج المركز – المحيط ، وما هي أسبابه .

عرف التبعية للخارج ، وكيف تعيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة .

ما العناصر التي تتضمنها فكرة أو أطروحة «ثنائية التنمية» .

ما المقصود بأطروحة «المثال الخاطئ»؟

5. الثورة النيوكلاسيكية المضادة: المقاربات (أو المناهج) النيوكلاسيكية
The Neoclassical Counterrevolution

1.5 توطئة

عزيزي الدارس، وجدت المقاربات (المناهج) النيوكلاسيكية[14]* (الكلاسيكية المحدَّثة) انتشاراً وتطبيقاً واسعاً لها في فترة الثمانينات 1980 مع السيطرة السياسية للحكومات المحافظة في الدول الرأسمالية المتقدمة لاسيّما في الولايات المتحدة الأمريكية (حكومة رونالد ريغان) وبريطانيا (حكومة مارغريت تاتشر)، حيث ركز أنصار المدرسة النيوكلاسيكية على سياسات الاقتصاد الكلي لجانب العرض Supply-side macroeconomics Policies، وعلى نظرية التوقعات الرشيدة Rational- expectation Theory، وخصخصة المؤسسات العامة، وعلى صعيد البلدان النامية نادى النيوكلاسيكيون بالأسواق المحررة، وتفكيك الملكية العامة، والاقلاع عن تخطيط الدولة وتدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي. وقد شكلت هذه الافكار ثورة مضادة لما كان سائداً من نظريات وسياسات اقتصادية خاصة نظريات التبعية الدولية وخلاصاتها الأساسية، المتعلقة بالملكية العامة، ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، والتخلف الذي يعزى بصفة أساسية إلى انخراط الدول المتخلفة بالنظام الرأسمالي العالمي.

حقق أنصار المدرسة النيوكلاسيكية سيطرة فكرية على البنك الدولي (WB)، وصندوق النقد الدولي (IMF) بالتزامن مع تآكل تأثير منظمة العمل الدولية (ILO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وهي المنظمات الدولية التي تعكس بدرجة أو بأخرى آراء ممثلي دول العالم الثالث.

تتلخص الحجة المركزية (الأساسية) للثورة النيوكلاسيكية المضادة في أن تخلف العالم الثالث نتيجة لقصور أو سوء عملية تخصيص الموارد، والذي يعود إلى سياسات التسعير الخاطئة، وتدخل الحكومات المفرط في النشاط الاقتصادي، ويحاجج كتّاب المدرسة النيوكلاسيكية بأن من شأن تدخل الدولة الزائد في النشاط الاقتصادي أن يؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي. و يؤكد المحافظون الجدد The Neoconservatives

---

[14]* من أشهر رواد المدرسة النيوكلاسيكية المضادة : Lord Peter Bauer، Deepak Lal، Lan Little، Harry Johson، Bela Balassa، Julian Simmon، Jadish Bhagwati m and Anne Krueger

على أن فتح المجال الرحب لعمل الأسواق الحرة، والمنافسة وخصخصة مشاريع الدولة، وتشجيع التجارة الحرة ، والتصدير، وتوفير التسهيلات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وإلغاء أنظمة التدخل الزائد للحكومات ، وتشوهات الأسعار في أسواق عناصر الإنتاج ، وأسواق السلع ، وأسواق المال كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي.

وبخلاف منظري التبعية الدولية، يجادل أصحاب الثورة النيوكلاسيكية المضادة بأن تخلف دول العالم الثالث لا يعود إلى نهب واستغلال الدول الرأسمالية المتقدمة والمنظمات الدولية التي تسيطر عليها، بل يعود تدخل الدولة المفرط والفساد وعدم الكفاءة ونقص الحوافز الإقتصادية. وعليه ان ما تحتاج إليه دول العالم الثالث ليس إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، ولا زيادة المساعدات الأجنبية، ولا السيطرة على النمو السكاني، ولا إلى نظام أكثر فعالية للتخطيط المركزي.

بل إن ما تحتاجه الدول النامية يتعلق بتشجيع وتعزيز الأسواق الحرّة، والاقتصاد الحر Laissez-fair Economy، وإتاحة المجال الرحب لِـ "اليد الخفية" ولأسعار السوق لتعمل كموَجِّهة لعملية تخصيص (توزيع) الموارد، وتحفيز التنمية الاقتصادية. ولاثبات وجهة نظرهم يشير النيوكلاسيكيون إلى النجاح الذي حققته بعض الدول – كأمثلة للأسواق الحرة – مثل كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة. من ناحية، وإلى الفشل الذي حققته الاقتصاديات القائمة على تدخل الدولة في افريقيا وأمريكا اللاتينية من ناحية أخرى.

يتضمن التَّحدي النيوكلاسيكي المضاد ثلاث مقاربات (مناهج) Approaches [15]* في التنمية هي مقاربة السوق الحرّة، ومقاربة الإختيار العام، ومقاربة السوق الصديقة، يضاف إليها مقاربة جانب العرض (Todaro، 1997 . p . 87).

2.5 مقاربة السوق الحرة The Free-market Approach

ينطلق أنصار هذه المقاربة من فكرة، وهي «أن الأسواق بمفردها كفؤة» فأسواق السلع والخدمات تعطي أفضل الإشارات للإستثمار في الأنشطة الجديدة، وأسواق العمل تستجيب بطريقة مناسبة لهذه الصناعات الجديدة، والمنتجون يعرفون جيداً ماذا ينتجون من

[15]* يطلق أيضاً على هذه المقاربات أو المناهج اسم الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

السلع أو الخدمات وكيف ينتجونها بكفاءة. وأنّ أسعار السلع ، وأسعار عناصر الإنتاج تعكس بدقة – الآن وفي المستقبل – الندرة النسبية للسلع و الموارد . كما أن المنافسة فعّالة حتى لو كانت غير تامة.

ويضيف أنصار هذه المقاربة أنه في ظل السوق الحرة تكون التكنولوجيا متاحة مجاناً، ويمكن استيعابها بدون تكلفة تقريباً. كما أن المعلومات الكاملة متاحة، و هي الأخرى يمكن الحصول عليها بدون تكاليف تقريباً (Todaro and Smith، 2003، p.129) . في ظل هذه الظروف يعتقد أنصار هذه المقاربة أن أي تدخل حكومي الاقتصاد هو بلا ريب تدخل هدام ومضاد للإنتاجيّة.

و يُلاحظ أن الاقتصاديين المؤيدين للسوق الحر كأسلوب للتنمية، ذهبوا إلى ابعد من ذلك، حيث افترضوا أن الأسواق في العالم الثالث ذات كفاءة، وأنه مهما يكن فيها من عيوب ونواقص، فإن العواقب ستكون بسيطة، لأن تأثير هذه النواقص محدود!

3.5 مقاربة الاختيار العام The Public-choice Approach

تعرف أيضاً بمقاربة الاقتصاد السياسي الجديد The New Political Economy.

ويستند أصحاب هذه المقاربة إلى مقولة "أن الحكومات غير قادرة على عمل أي شيء بشكل صحيح وسليم"! والسبب لأن أصحاب هذه المقاربة يفترضون أن السياسيين، والبيروقراطيين، والمواطنين Citizens والدول States يتصرفون من منظور المصلحة الذاتية فحسب، حيث يستخدمون قوتهم أو سلطة الحكومة للوصول إلى غاياتهم الأنانية الخاصة. فالمواطنون يستخدمون تأثيرهم السياسي للحصول على مكاسب خاصة من السياسات الحكومية التي تضع قيوداً على استعمال بعض الموارد الهامة (مثل رخص الاستيراد، وحصص الصرف الأجنبي).

ويستخدم السياسيون موارد الحكومة لتقوية وتعزيز مراكز القوة والسلطة. بينما يستخدم موظفو الدولة البيروقراطيون مراكزهم الوظيفية لانتزاع الرشوات. اما الدول فانها تستخدم قوتها وسلطاتها لمصادرة الملكية الخاصة من الأفراد. المحصلة النهائية ليست سوء توزيع (تخصيص) الموارد فحسب Misallocation of Resources بل أيضاً إضعاف أو إنقاص الحريات العامة للأفراد. لذلك يصل أصحاب مقاربة الاختيار العام إلى استنتاج مفاده «أن حكومة الحد الأدنى، هي الحكومة الأفضل». (Todaro and Smith، 2003، p.129)

4.5 مقاربة جانب العرض[16]*

Supply-side Theory or Approach

تعنى نظرية أو مقاربة جانب العرض بالقدرة الإنتاجية للإقتصاد، وبالسياسات التي تسعى إلى زيادتها وتحسين كفاءة استخدام عوامل الإنتاج وتوزيعها ورفع إنتاجيتها، وبالتالي توليد أكبر قدر من السلع والخدمات عند أي مستوى للطلب الكلي.

في الثمانينات 1980 والتسعينات 1990 برزت سياسات جانب العرض نادى بها أنصار مقاربة السوق الحرة من الاقتصاديين والسياسيين كأداة رئيسية في إدارة الاقتصاد، وقد دعم البنك الدولي، وصندوق البنك الدولي هذه السياسات لتحفيز الإنتاج والعرض الكلي والنمو الإقتصادي، فرض البنك الدولي على الدول النامية المدينة تطبيق سياسات جانب العرض ضمن برامج التكيف الهيكلي كشرط لحصول هذه الدول على التمويل و المساعدات الأجنبية. يرى اقتصاديو نظرية جانب العرض أن على الحكومات التركيز على جانب العرض الكلي بدلاً من الانشغال المباشر بالطلب الكلي على السلع والخدمات، وذلك لأن دور الحكومة في الاقتصاد انّما يتمثل أساساً في توفير البيئة الملائمة لنشاط المشروع الخاص للمنافسة، ولقوى السوق الحرة لِكَي تعمل على تخصيص الموارد بأعلى كفاءة. كذلك يتوجب على الحكومة أن توفر الحوافز للأفراد وللمؤسسات لتحسين الإنتاجية والأداء الاقتصادي للأسواق، والصناعات وعوامل الإنتاج، ومن ثم زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وتحقيق النمو الاقتصادي بطريقة لا تؤدي إلى التضخم عند أي مستوى للطلب الكلي.

كما ركز اقتصاديو جانب العرض على تحليل العوامل المؤسسية المسببة لجمود الأسعار، ومرونة أسواق عوامل الإنتاج، وتأثير ارتفاع أسعارها على البطالة. ويرى هؤلاء أنَّ تدخل اتحادات العمال في أسواق العمل، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأجور إلى مستويات أعلى من قيمة الإنتاجية الحديّة للعمل، مما ينعكس في الحد من الاستخدام، وبالتالي زيادة البطالة. وانتقدوا أنظمة التأمين الاجتماعي باعتبارها – حسب رأيهم – تثبط العاطلين عن قبول أعمال متدنية الأجر.

تُصنَّف سياسات جانب العرض في مجموعتين، الأولى تشمل إجراءات وسياسات

[16]* راجع الموقع الألكتروني: htt: //www.bized.ac.uk/virtul/dc/cppper/theory/ih1.htm

عامة في جانب العرض، وتشتمل الثانية على إجراءات و سياسات خاصة بسوق العمل.

أولاً: الإجراءات و السياسات العامة في جانب العرض

تهدف هذه الإجراءات والسياسات إلى زيادة كفاءة الاقتصاد ككل، وبالتالي زيادة الإنتاج والعرض الكلي من السلع والخدمات عن طريق إعادة هيكلة الإنتاج من ناحية وتحسين كفاءة استخدام عوامل الإنتاج، وتوزيعها بين الاستخدامات المختلفة من ناحية أخرى.

ترتكز إجراءات وسياسات إعادة هيكلة الإنتاج على الخصخصة من خلال:

الخصخصة وتفكيك التأميم Denationalization، أي تحويل ملكية مشروعات الدولة ومؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

التحرر من قيود الأنظمة الحكومية Deregulation.

أي إزالة قيود الأنظمة الحكومية التي تخنق الأسواق، والقيود على عوامل الإنتاج، والسماح بالمنافسة.

التعاقد Contracting – Out، أي السماح لمؤسسات القطاع العام أو المؤسسات العامة لشراء خدمات أو أعمال من القطاع الخاص عن طريق طرح هذه الأعمال أو الخدمات للمناقصة العامة أو العطاء Tender. ومن أمثلة ذلك قيام القطاع الخاص بتشغيل المستشفيات الحكومية، أو تقديم خدمات النظافة في المدن.

أما إجراءات وسياسات تحسين كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد فتهدف إلى إزالة التشوهات التي تسببها سياسات التسعير والاحتكارات والضرائب والدعم الحكومي والقيود على التجارة الخارجية، وكذلك إجراءات وسياسات لخلق الحوافز من أجل زيادة الادخار والاستثمار المحلي، واستقطاب المدخرات والاستثمارات الأجنبية[17*]. وإلى جانب زيادة معدل تكوين رأس المال المادي هناك إجراءات أخرى لزيادة معدل تكوين رأس المال البشري وتحسين المهارات والقدرات البشرية التي من شأنها أن تؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ثانياً: الإجراءات والسياسات الخاصة بسوق العمل

تهدف هذه الإجراءات والسياسات إلى تقليل مستوى البطالة. إن البطالة حسب رأي أنصار مقاربة اقتصاد العرض تعود لأن أسواق العمل، لا تعمل بحرية تامة عبر التحركات

17* نبيل عماري، وحسين شخاترة، سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في الأردن: وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الأسكوا، عمان، 26-29 تموز / يوليو 1993.

الحرة لقوى العرض والطلب. في حين أن فائض عرض العمل (البطالة) في ظل السوق الحرة يتم التخلص منه بصورة تلقائية من خلال هبوط أجر العمل، أما في حالة تدخل وضغط اتحادات العمال لمنع هبوط الأجور، وفرض حد أدنى للأجر، فإن سوق العمل، يفشل في تسوية ذاته بذاته، وبالتالي تستمر البطالة.

ومن هنا يشدد اقتصاديو جانب العرض على التقليل من قوة الاتحادات المهنية، وعلى إزالة الحد الأدنى للأجور. وحسب رأي هؤلاء إن البطالة والفقر والحرمان، وإن كانت شراً لا بد منه في المدى القصير، إلا أن أسواق العمل الحرة ستجلب الازدهار والآثار الإيجابية على القوى العاملة والتشغيل في المدى الطويل!

5.5 مقاربة السوق الصديقة

The Market-friendly Approach

هذه المقاربة هي من أحدث مناهج الثورة النيوكلاسيكية المضادة، وهي ترتبط بالدرجة الأولى بكتابات البنك الدولي واقتصادييّه هذا البنك، وغالبيتهم كانوا في فترة الثمانينات من مؤيدي مقاربة «السوق الحرة» أو «الاختيار العام». إن مقاربة السوق الصديقة أو «الرؤوف» تعترف بوجود عيوب ونواقص كثيرة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج في دول العالم الثالث. أيضاً يرى أصحاب هذه المقاربة أن للحكومة دوراً رئيسياً في تيسير وتسهيل عمل الأسواق من خلال التدخلات في بعض النشاطات، على سبيل المثال عن طريق الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير المناخ الملائم لنشاط المشروع الخاص. (Todaro and Smith، 2003، P. 129)

كما تختلف مقاربة «السوق الصديقة» عن المقاربات السابقة – السوق الحرة والاختيار العام – من حيث قبولها لفكرة أن مجالات فشل السوق Market Failure في دول العالم الثالث أوسع انتشاراً – قياساً بالدول المتقدمة – إضافة إلى ظواهر أخرى متوطنة في أسواق دول العالم الثالث مثل نقص أو عدم اكتمال المعلومات، والآثار الخارجية Externalities للتعليم وتكوين المهارات، واقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج Economies of scale In Production.

في هذا الصدد طرح تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ثلاثة أسئلة هامة: هل الأسواق حرة حقاً؟ وهل الوصول إليها

متاح لجميع الناس؟ وما هو أثرها في توزيع الدخل والفرص والفوائد الإنمائية الأخرى؟

إن الأسواق بكل كفاءتها فيما يتعلق بالتوفيق بين المشترين والبائعين، يمكن أن تكون مرتبطة بزيادة عدم المساواة والفقر، وكذلك ببطالة واسعة النطاق ... إن معظم الأسواق تعاني من ثلاثة أنواع من التشوهات:

تشوهات في طريقة عمل الأسواق نفسها، و قد يكون بعضها ناجماً عن قوة الاحتكارات، وهناك تشوهات ترجع إلى الأسعار المقيدة، وتدخّل الحكومة المستمر في السوق.

تشوهات في شكل تفاوت بين الناس الذين يدخلون السوق. فكثير منهم يفتقرون إلى التعليم أو الأصول أو الإئتمانات أو المهارات اللازمة، ليكونوا قادرين على المنافسة، أو يُستَبعَدون بسبب الجنس أو العنصر أو العرق.

لا تعبِّر الأسواق غالباً عن التكاليف أو المنافع الخارجية، مثل التلوث (كتكاليف خارجية) والوقاية من الأمراض السارية (كمنافع خارجية)، وهناك مجالات لا تعكسها الأسواق إطلاقاً، فحسابات الدخل القومي مثلاً لا تشمل العمل المنزلي.

إن الناس يدخلون الأسواق مشاركين غير متساوين، و كثيراً ما يخرجون منها بمكافأت غير متساوية.

ولهذا يتطلب جعل الأسواق أكثر رأفة بالناس استراتيجية تحافظ على استمرارية حركة الأسواق، لكن يلزم أن تكملها إجراءات أخرى تتيح للناس المشاركة الكاملة في عملها وتقاسم منافعها تقاسما منصفا.

نقد المقاربات الفكرية النيوكلاسيكية:

عزيزي الدارس، تعرضت الثورة النيوكلاسيكية المضادة للنقد بسبب كونها وجهة نظر اقتصادية من طبيعة أيديولوجية، حيث يعتقد منظرو هذه المدرسة – ومعظمهم من الاقتصاديين الغربيين – أن تخلف العالم الثالث ظاهرة داخلية بحتة، تعود أسبابه إلى تدخل الحكومات المفرط في الاقتصاد، والسياسات الاقتصادية العامة السيئة، متجاهلين بذلك دور العوامل الخارجية أو الدولية. كما يتسم أصحاب الفكر النيوكلاسيكي بالتعصب الشديد لمذهب أو عقيدة السوق Market Fundamentalism، بوصفه مفتاح التنمية في دول العالم الثالث. فالأسواق الحرة، وحكومة الحد الأدنى – حسب رأيهم – هي المقومات الأساسية، أو أنها كل ما يلزم للتنمية في العالم الثالث.

يوصف التحليل النيوكلاسيكي بأنه تحليل ضيق، لأنه يهمل أو يتجاهل دور العوامل غير الاقتصادية مثل العوامل الاجتماعية والسياسية ذات الأهمية. والأهم أن التحليل النيوكلاسيكي يهمل حقيقة الاختلاف الجوهري بين اقتصاديات دول العالم الثالث، واقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، والتي تختلف جذرياً من حيث أبنيتها الاقتصادية، وهياكلها التنظيمية، وهو ما يجعل افتراضات وقواعد وتعليمات السلوك النيوكلاسيكية محل تساؤل أو أنها خاطئة (Todaro and Smith، 2003، P. 131).

إن معظم دول العالم الثالث لا يتوفر فيها الأسواق التنافسية أو – إن شئت – أن السوق هو في مرحلة التكوين. وهناك جانب من الاقتصاد، هو اقتصاد غير نقدي، أو أنه اقتصاد الكفافSubsistence economy ، والسوق مجزأة، وقد لا تسمح بحرية الحركة، والمرونة لعناصر الإنتاج، إضافة إلى محدودية المعلومات، ومحدودية انتشارها. فضلاً عن تفكك أبنيتها الإنتاجية وعدم تماسكها وترابطها الداخلي. ونادراً ما يسود مبدأ سيادة المستهلك، فبالإجمال لا يقرر المستهلكون ماذا تنتج؟ وكم تنتج؟ ولمن ينتج من السلع والخدمات؟ كما أن ظاهرة الآثار الخارجية Externalities واسعة الانتشار في مجال الإنتاج والاستهلاك، وهي منافع أو تكاليف اجتماعية لا تؤخذ بالحسبان في معيار الربحية التجارية، وذلك عند تحديد معدل العائد على الاستثمار، وبالتالي تشكل واحدة من مواطن فشل السوق.

من ناحية أخرى ركز التحليل النيوكلاسيكي على مسألة التوزيع ذي الكفاية للموارد عبر ميكانيكية السوق، في حين أهمل مسألة توزيع الدخل والعدالة، والتي تركها أيضاً لميكانيكية السوق. ومن المشكوك فيه أن تؤدي هذه الآلية في ظروف الاقتصاد المتخلف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، وتحقيق الرفاه العام لجميع أفراد وطبقات المجتمع.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الأزمة المالية العالمية الراهنة تعدّ مؤشراً بارزاً وقوياً على الخلل الهيكلي الجذري في المناهج الفكرية النيوكلاسيكية أو ما يعرف بمنهج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، القائمة على الخصخصة وتحرير الأسواق لدرجة الفلتان، وكف يد الدولة عن التدخل. إن منهج الليبرالية الاقتصادية الجديدة أخذ طريقه إلى التطبيق العملي في ثمانينات القرن الماضي، وذلك في عهد رئاسة "رونالد ريغان" ومن ذلك الوقت مر الاقتصاد الأمريكي بأزمات حتى انفجرت أزمة مالية حادة في الربع الأخير من عام 2008، وهو نفسه الربع الأخير من رئاسة جورج بوش – الابن، وبرزت على السطح في أزمة الرهون العقارية وانهيار بورصة وول ستريت Wall Street وامتدت إلى جميع أسواق المال العالمية، وتبعها

انهيار العديد من البنوك وشركات التأمين، والشركات العقارية الأمريكية، وإلحاق خسائر تقدر بمليارات الدولارات، ودخول الولايات المتحدة، والاقتصاد العالمي في أزمة ركود اقتصادي، الأمر الذي أجبر الدولة الرأسمالية الاحتكارية على التدخل القوي للحد من آثار الأزمة، وإنقاذ الجهاز المصرفي والمالي، وبالتالي حماية مجموع النظام الرأسمالي من الانهيار.

والآن – عزيزي الدارس – تحقق من إتقان تعلمك للقسم الرابع من هذه الوحدة بالإجابة عن التالي:

أسئلة التقويم الذاتي (6)

1. ما أسباب تخلف العالم الثالث وفقاً للمقاربات الفكرية الاقتصادية النيوكلاسيكية التي درستها؟
2. هل محتوى منهج السوق الحرة يلائم واقع البلدان المتخلفة؟ ولماذا؟
3. ما المقصود بمقاربة الاختيار العام؟
4. ما أبرز اهتمامات مقاربة اقتصاديات جانب العرض؟ وما الإجراءات والسياسات التي تتبعها لتحقيق أهدافها.
5. ما الفكرة المشتركة بين المقاربات الفكرية النيوكلاسيكية التي درستها؟ وبم تختلف مقاربة السوق الصديقة عن المقاربات الفكرية الأخرى.

6. نموذج النمو النيوكلاسيكي: نموذج سولو للنمو
Neoclassical Growth Model: Solow Growth Model

عزيزي الدارس، رائد هذا النموذج، هو «روبرت سولو» Robert Solow من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا. حصل عام 1987 على جائزة نوبل للاقتصاد لمساهماته في نظرية التنمية الاقتصادية.

طور هذه النموذج أساساً لمحاولة تفسير النمو الاقتصادي الطويل المدى في الدول الرأسمالية المتقدمة. وآنذاك كان معظم الاقتصاديين يعتقدون – وبعضهم ما زال يعتقد بذلك حتى اليوم – أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي وراء زيادة إنتاجية ساعة العمل – أي نمو الإنتاجية الذي يؤدي إلى زيادة الناتج للعامل وارتفاع مستوى المعيشة – ومع تراكم رأس المال ترتفع مع مرور الوقت حصة كل عامل من رأس المال. قام «سولو» باختبار هذه الفرضية بجمع التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة بين عامي 1909 – 1949 ثم حلل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى مكونين منفصلين: الأول مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل، والثاني يمثل ذلك الجزء الذي لا يمكن أن يعزى إلى زيادة رأس المال.

فوجئ العديد من الاقتصاديين بنتائج «سولو» التي أظهرت أن 12.5 % فقط (صححت هذه النسبة فيما بعد إلى 19 %) من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود سببه إلى رأس المال الموظف، أما الجزء المتبقي من نمو الإنتاجية والذي يفسر النمو على المدى الطويل، فسماه «سولو» التغيّر التكنولوجي Technological Change (فريدريك. م شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، الطبعة العربية، 2002).

1.6 منهج حسابات النمو
The Growth – accounting approach

حسب النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، إن نمو المخرجات (الناتج) هو نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل الثلاثة:

1. الزيادة في كمية قوة العمل أو نوعيتها، وذلك عن طريق النمو السكاني والتعليم.
2. الزيادة في عنصر رأس المال (من خلال الادخار والاستثمار).
3. التحسينات في التكنولوجيا.

ولكن ما نسب مساهمة كل من العمالة ورأس المال، والتكنولوجيا؟ وكيف يؤثر التغير (أو التقدم) التكنولوجي في النمو؟ في البداية علينا أن نفهم منهج أو طريقة حساب النمو. طور هذه المنهج رواد أمثال «روبرت سولو» وغيره. وهو محاولة لفصل مساهمات المصادر المختلفة لنمو المخرجات (سامو يلسون، وآخرو ، الاقتصاد، ط 15، 1995).

كما هو معلوم إن دالة الإنتاج هي علاقة فنية كمية بين المدخلات Inputs والمخرجات Outputs. وللتبسيط نفترض أن نمو المخرجات (Y) يتوزع على ثلاثة مصادر رئيسة هي نمو العمالة (N)، ونمو رأس المال (K)، والتقدم التكنولوجي (A). هذه العلاقة يمكن وضعها بالصيغة التالية:

$$Y = A\,F(K\,،\,N) \ldots\ldots\ldots (1)$$

تربط هذه المعادلة مستوى المخرجات Y بمستوى المدخلات (وهي هنا العمل ورأس المال) ومستوى التكنولوجيا (A). يمكن تحويل المعادلة (1) إلى علاقة محددة بين نمو المدخلات ونمو المخرجات كما في معادلة حساب النمو التالية(DORN BUSCH 2004).

$$(\Delta Y/Y = (1-\theta)\ .\ \Delta N/N + (\theta\ .\ \Delta K/K) + \Delta A/A \ \ldots\ldots\ldots (2$$

أي ان:

نمو المخرجات = [حصة العمل x نمو العمالة] + [حصة رأس المال x نمو رأس المال] + التقدم التقني

حيث (θ – 1) (تقرأ من جهة اليسار)، و θ (theta) هي أوزان (weights) تعادل على التوالي حصة كل من العمل[18]* ورأس المال من الدخل (الناتج) القومي.

توضح المعادلة (2) مساهمة كل من المدخلات (العمل ورأس المال) ومساهمة التحسينات في التكنولوجيا في نمو المخرجات، ويساهم كل من العمل ورأس المال بمقدار يساوي معدل نمو كل منهما مضروباً بحصة ذلك المدخل (العنصر) في الدخل (A). التقدم التكنولوجي Technological Progress، وهو مقدار الزيادة في المخرجات الذي يعود إلى التحسينات في التكنولوجيا وذلك في ظل افتراض بقاء جميع مدخلات الإنتاج الأخرى ثابتة. وبكلمات أخرى يكون هناك تقدم تكنولوجي عندما يكون بالإمكان إنتاج المزيد من المخرجات من المقدار نفسه من المدخلات (كالعمل ورأس المال).

[18]* حصة العمل تعني ذلك الجزء من الناتج القومي المخصص لدفع تعويضات العمل ، كالأجور والرواتب وغيرها.

مثال

افترض أن حصة رأس المال من الدخل القومي 0.25، وحصة العمل 0.75. وإذا كان نمو قوة العمل 1.2 %، ونمو المخزون الرأسمالي 3 %، وافرض أن معدل التقدم التقني هو 1.5 % سنوياً، فما معدل نمو المخرجات السنوي؟

بتطبيق المعادلة (2) نحصل على:

$$\Delta Y / Y = (0.75 \times 1.2\ \%) + (0.25 \times 3\ \%) + 1.5\ \% = 3.15\ \%$$

تكشف المعادلة (2) عن نقطة هامة، وهي أن كلاً من العمل ورأس المال يرجح بحصته النسبية من الدخل القومي. ولما كانت حصة العمل أعلى من حصة رأس المال، وهذا يعني أن زيادة العمل بنسبة معينة ستزيد المخرجات (الناتج) بمقدار أعلى مما تحدثه نسبة الزيادة في رأس المال. كذلك يمكن معرفة الزيادة الإضافية في المخرجات إذا علمنا معدل الزيادة في مخزون رأس المال. افترض في المثال السابق أن نمو رأس المال تضاعف، أي أصبح 6 % بدلاً من 3 %، في هذه الحالة، سنجد أن نمو المخرجات يزداد من 3.15 % إلى 3.9 %، أي أنه ازداد بأقل من نقطة مئوية واحدة مع أن نمو رأس المال قد ارتفع بثلاث نقاط مئوية إضافية. من ناحية أخرى، إذا تجاهلنا مؤقتاً التقدم التقني سنلاحظ أن نمو العمل (N) بنسبة 1 %، ونمو رأس المال (K) بنسبة 1 % سيؤدي إلى نمو المخرجات بنسبة 1 % أيضاً، وهذا يعكس العوائد الثابتة للحجم Constant returns- to- scale .

حساب النمو في الدخل أو الناتج الفردي:

تشير المعادلة (2) إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعروف أن اهتمام الاقتصاديين ينصب على متوسط دخل الفرد، أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDP Per Capita، وهو نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى عدد السكان. إذا رمزنا لقيم الدخل الفردي بالأحرف الصغيرة نحصل على $y = Y / N$ وكذلك $k = K / N$، ومن المعلوم أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP يساوي معدل نمو الدخل الفردي زائد معدل النمو السكاني. أي أن:

$$\Delta Y/Y = \Delta y / y + \Delta N / N \text{ ، وكذلك أن } \Delta K / K = \Delta k / k + \Delta N / N$$

ولحساب النمو بدلالة الدخل الفردي نطرح من طرفي المعادلة (2) معدل النمو السكاني $\Delta N / N$ فنحصل على معادلة النمو للدخل الفردي:

$$\Delta y / y = \theta \cdot \Delta k / k + \Delta A / A \ldots\ldots\ldots\ldots (3$$

تمثل (k) رصيد رأس المال لكل عامل (K /N)، وتسمى (k) أيضاً نسبة رأس المال / العمل Capital – labor ratio وتعدّ هذه النسبة محدداً أساسياً لمقدار المخرجات (الناتج) للفرد أو للعامل. بافتراض ان Δ A /A=0 ، فإن (y = f (k ، وحيث افترضنا أن θ تمثل حوالي 0.25 فإن زيادة رأس المال المتاح لكل عامل بنسبة 1 %، فإن المخرجات للفرد ستزداد بحوالي ربع الـ 1 % فقط.

وهكذا تبين المعادلة (3) كيف يمكن أن يؤثر تكثيف رأس المال على ناتج الفرد إذا كان التقدم التكنولوجي صفراً. فالناتج للعامل أو للفرد ينمو بمقدار ربع نمو رأس المال المتاح للعامل الواحد فقط، وهو ما يعكس تناقص العوائد.

كيف يمكن قياس مساهمة التقدم التقني في النمو؟

لا يمكننا قياس التقدم التقني (التكنولوجي)، بل يمكن الاستدلال عليه من الناتج المتبقي residual output بعد حساب المخرجات والمدخلات الأخرى. بالتعريف يقيس التغير التكنولوجي (A) التغيرات في الإنتاجية التي لا تعزى للتغيرات في المدخلات من العوامل. ويطلق على التغير التكنولوجي أحياناً التغير في عامل الإنتاجية الكلية (TFP) Total Factor Productivity، ويقيس الاقتصاديون التغير التكنولوجي (Δ A / A) عن طريق إعادة ترتيب المعادلة (2)، على النحو التالي (DORN BUSCH، 2004):

$$\Delta A / A = \Delta Y / Y - 1)[-\theta) . \Delta N / N] - (\theta . \Delta K / K) \ldots\ldots (4)$$

تبين المعادلة (4) أن معدل نمو المخرجات (الناتج) ناقصاً معدل نمو جميع المدخلات يعطينا المساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي، وتمكننا هذه المعادلة من تحديد أي جزء من نمو المخرجات (الناتج) يعزى لنمو العمالة، وأي جزء يعزى لنمو رأس المال، وأيهما يعود للتقدم التقني (التكنولوجي).

يتضمن التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي exogenous variable(أي خارج النموذج) عوامل أخرى تساهم في رفع الإنتاجية مثل التعليم والتدريب والتقدم العلمي والبحث والتطوير (R&D)، ووفورات الحجم وغيرها. إن طريقة قياس التغير التكنولوجي وفقاً للمعادلة (4) والتي تنسب كل ما يتبقى من النمو في المخرجات (الناتج) بعد طرح مساهمات المدخلات في النمو إلى التغير التكنولوجي هو بالضبط ما يعرف بـ «باقي» سولو Solow Residual، على سبيل المثال افترض أن معدل نمو المخرجات في مجتمع ما بلغ 3.5

% سنوياً في فترة معينة، بينما ساهم نمو المدخلات (رأس المال، والعمل)، بمقدار 1.5 % وبالتالي يكون التغير التكنولوجي (أو عامل الإنتاجية الكلية)[19]* – وهو معدل نمو المخرجات ناقصاً معدل نمو جميع المدخلات – يساوي 2 % سنوياً.

والآن – عزيزي الدارس – للتعرف على مدى استيعابك لما تعلمته أجب عن التالي:

تدريب (4)

افترض وجود عنصرين إنتاجيين هما العمل ورأس المال، وأن حصة العمل في الدخل القومي هي 0.6 وحصة رأس المال 0.4، وإذا كانت معدلات النمو السنوي لكل من العمل ورأس المال هي 2 %، و 6 % على التوالي، فاحسب ما يلي:

1. معدل النمو السنوي في المخرجات (الناتج) على افتراض عدم وجود تغير تكنولوجي.
2. افرض أن معدل النمو السنوي في التكنولوجيا هو 2 % فما معدل النمو السنوي في المخرجات.

أسئلة التقويم الذاتي (7)

افترض أن معدل النمو السنوي في المخرجات (الناتج) هو 3 %، وأن حصة كل من العمل ورأس المال في الدخل القومي هي 0.7 % و 0.3 % على التوالي. فما معدل النمو السنوي في التغير التكنولوجي إذا كان معدل النمو السنوي في كل من العمل ورأس المال هو 1 %.

2.6 نموذج سولو للنمو بدون تغيّر تكنولوجي[20]*

يمثل الشكل البياني (4) الحالة المستقرة Steady State للاقتصاد، تبين دالة الإنتاج للفرد $y = f(k)$. العلاقة بين المخرجات (الناتج) لكل فرد، ونسبة رأس المال إلى العمل

[19]* تربط الصيغة $Y = AF(K, N)$ مستوى المخرجات (الانتاج) بمستوى المدخلات (العمل رأس المال هنا)، ومستوى التكنولوجيا، وعند كتابة دالة الانتاج بهذه الطريقة يطلق على A عامل الانتاجية الكلية (T F P) Total Factor Productivity، وتعتبر الإنتاجية الكلية مقياس للإنتاجية المتوسطة لجميع عناصر الإنتاج الموظفة في الاقتصاد، وذلك لأن التقدم التكنولوجي وفق الصيغة المذكورة يعضد انتاجية جميع العوامل (المدخلات) وليس العمل وحده.

[20]* راجع:

RUDIGER DORN BUSCH، and others، Macroeconomics، Ninth Edition، Mc Graw – Hill، 2004.

Capital– Labor ratio من جهة أخرى، أي أن نصيب الفرد (أو العامل) من الناتج هو دالة لنصيب الفرد من رأس المال. يلاحظ من شكل دالة الإنتاج هذه أنه مع ارتفاع رصيد رأس المال للفرد (k) يرتفع الناتج للفرد (y) وهو ما يحدث نتيجة تكثيف رأس المال[21]** Capital deepening، الذي يزيد الإنتاجية، لكن الزيادة الحاصلة في الإنتاج بالنسبة لكل فرد عند المستويات العليا للرأسمال هي أقل منها عند المستويات الدنيا، مما يعني أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تتناقص، لأن وحدة رأس المال الإضافية تضيف إلى الإنتاج كمية أقل مما تضيفه وحدة رأس المال السابقة. أي أن دالة الإنتاج في هذا النموذج تفترض تناقص العوائد على رأس المال[22]*** Diminishing returns to capital.

تمثل (sy) دالة الإدخار للفرد، حيث s تشير إلى الميل الحدي (أو المتوسط) للادخار، وتشير y إلى دخل الفرد، وقد افترض أن s تمثل نسبة ثابتة من الدخل، لذلك فإن الادخار للفرد يساوي sy. أما الخط (n+d) k فيشير إلى الاستثمار اللازم Investment requirement للمحافظة على مستوى معين من رصيد رأس المال للفرد (k).

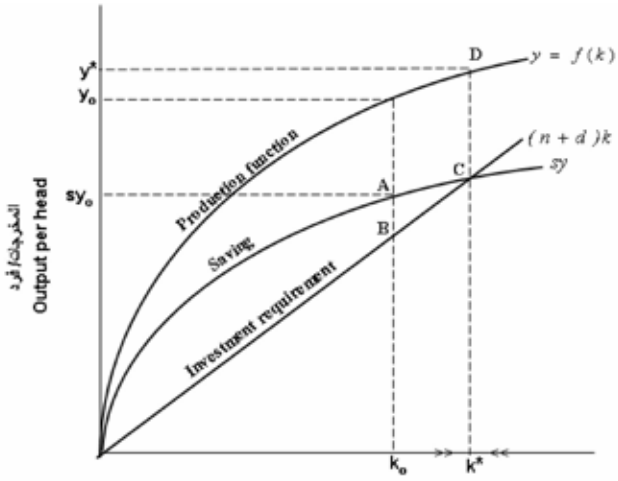

نموذج سولو للنمو في الحالة المستقرة

شكل (2- 4)

[21]** تكثيف أو تعميق رأس المال Capital deepening تعني زيادة مدخلات رأس المال بمعدل أسرع من زيادة مدخلات العمل، بحيث تزيد نسبة رأس المال المستخدم في إنتاج الناتج على نسبة العمالة، أي أن كمية رأس المال بالنسبة لكل عامل تزداد مع مرور الزمن، بينما توسيع رأس المال Capital widening يعني زيادة المدخلات الرأسمالية بمعدل مماثل لزيادة مدخلات العمالة بحيث لا تتغير نسبة رأس المال إلى العمالة المستخدمة في إنتاج الناتج.

[22]*** قام سولو بتوسيع نموذج هارود– دومار– للنمو، وذلك بإضافة عنصر العمل واستخدم سولو دالة الإنتاج التي تكون فيها المخرجات دالة في رأس المال والعمل. كما افترض تناقص عوائد الحجم للرأسمال، أي أن زيادة رأس المال بالنسبة للعمالة سيؤدي إلى زيادة المخرجات (الناتج)، ولكن بصورة متناقصة، مما يعني أن تكثيف رأس المال (أي نمو رأس المال بوتيرة أسرع من نمو القوى العاملة) بدون تقدم تكنولوجي سيؤدي إلى تناقص العوائد وتراجع معدل العائد على رأس المال.

إن الاستثمار المطلوب للمحافظة على مستوى معين من رأس المال للفرد (k) يعتمد على معدل نمو السكان (n) ومعدل الاهتلاك Depreciation rate (d) . وقد افترض أن معدل النمو السكاني ثابت ($n = \Delta N / N$) وأن الاهتلاك هو نسبة ثابتة من المخزون الرأسمالي . وعليه يحتاج الاقتصاد عند مستوى معين من رأس المال للفرد إلى استثمار مقداره (nk) للعمال الجدد، وإلى استثمار مقداره (dk) لتعويض الاهتلاك في رأس المال (الآلات والماكينات) . أي أن إجمالي الاستثمار المطلوب لمستوى معين من رأس المال للفرد يساوي $(n + d)k$ ، ومنها يمكن التعبير عن صافي التغير في رأس المال للفرد على النحو التالي :

$$\Delta k = sy - (n + d)k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وحيث إن $y = f(k)$ فإنه يمكن إعادة صياغة المعادلة (5) كما يلي :

$$\Delta k = sf(k) - (n + d)k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

تمثل المعادلة (6) المعادلة الأساسية لنموذج النمو النيوكلاسيكي (نموذج سولو)، وهي تبين أن التغير في نسبة رأس المال للفرد (Δk) وتعرف أيضاً بتكثيف رأس المال، إنما تتحدد بثلاثة عوامل :

معدل الادخار للفرد (s) الذي تؤدي الزيادة فيه إلى زيادة تراكم رأس المال للفرد وبالتالي ارتفاع نسبة رأس المال للفرد .

معدل اهتلاك رأس المال (d) الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض المخزون الرأسمالي وبالتالي انخفاض نسبة رأس المال للفرد .

معدل النمو السكاني (n) الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد، وذلك نتيجة التوسع في رأس المال Capital widening اللازم للعمال الجدد، الذين يلتحقون لأول مرة في القوى العاملة .

1.2.6 الحالة المستقرة على المدى الطويل Long – run steady state

عزيزي الدارس، تعرف الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون $\Delta k = 0$ أي أن التغير في نسبة رأس المال للفرد يساوي صفر، الأمر الذي يحدث عند القيم y^* و k^* بشرط أن :

$$sy^* = sf(k^*) = (n + d)k^* \quad \ldots\ldots\ldots (7)$$

وتعرف y^* (دخل الفرد)، و k^* (رأس المال للفرد) بقيم الحالة المستقرة (حالة الثبات). وآنذاك تتوقف عملية تكثيف رأس المال، ويكون (دخل الفرد) ورأس المال للفرد ثابتين، لا يتغيران لفترة طويلة. وعند قيم الحالة المستقرة y^* و k^* يكون إجمالي الاستثمار الفعلي (الإضافة إلى رصيد رأس المال زائد مخصصات الاهتلاك) يساوي تماماً الادخار الفعلي المتولد في الاقتصاد.

يظهر من الشكل البياني رقم (4) الذي يمثل الحالة المستقرة للاقتصاد، أن ادخار الأفراد هو نسبة ثابتة من مدخولاتهم، وأن منحنى الادخار (sy) يبين مستوى الادخار عند كل نسبة من رأس المال للفرد، أما الخط المستقيم $(n + d) k$ فيبين مقدار الاستثمار اللازم عند كل نسبة من رأس المال / فرد للإبقاء على نسبة رأس المال / فرد ثابتة، وذلك من خلال توفير الآلات اللازمة لإحلالها محل تلك التالفة وتوفير آلات إضافية للعمال الجدد الداخلين في القوى العاملة.

ما أثر التراكم الرأسمالي على النمو في المدى الطويل بدون تغير تكنولوجي؟ حسب النموذج النيوكلاسيكي عند ارتفاع التراكم الرأسمالي تزداد كمية رأس المال المتاحة لكل فرد، وتزداد إنتاجيته فيرتفع مقدار المخرجات للفرد، ويتحرك الاقتصاد إلى أعلى جهة اليمين. ومع استمرار تراكم رأس المال في الارتفاع ترتفع نسبة رأس المال / فرد أيضاً حتى تصل في النهاية إلى k^*.

وعند هذا المستوى لنسبة رأس المال / فرد يكون الادخار الفعلي مطابقاً تماماً للاستثمار الفعلي، وعند النقطة (c) يساوي الاستثمار المطلوب الاستثمار الفعلي، وأن نسبة رأس المال / فرد لا ترتفع ولا تنخفض، وكذلك تكون المخرجات لكل فرد $(y = Y / N)$ ثابتة عند المستوى y^*، وبذلك يكون الاقتصاد في حالة استقرار (وضع الثبات).

وعلى سبيل المثال إذا بدأ الاقتصاد الادخار عند النقطة A على المنحنى sy وهو يفوق الاستثمار اللازم عند النقطة B على الخط $(n + d) k$ للإبقاء على k_0 ثابتة، أي أن $sy > (n+d)k$، فمعنى ذلك أن معدل الادخار أكبر من معدل النمو السكاني ومعدل الاهتلاك، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة نسبة رأس المال / فرد وهو ما يعرف بتكثيف رأس المال Capital intensity الذي يزيد نصيب الفرد (أو العامل) من رأس المال capital per head (worker). كذلك يرتفع مقدار المخرجات / فرد، وينتقل الاقتصاد إلى أعلى جهة اليمين حتى يصل إلى النقطة c حيث يتقاطع المنحنى sy مع الخط $(n + d) k$.

وتمثل النقطة c توازن الحالة المستقرة للاقتصاد Steady state equilibrium ويقابلها على المحور الأفقي مستوى ثابت لنسبة رأس المال / فرد (k*) ومستوى ثابت من المخرجات (الإنتاج) لكل فرد (y*) على المحور الرأسي. أما إذا كان sy > (n+d)k ، فإن نصيب العامل (الفرد) من رأس المال ينخفض، كما ينخفض نصيب الفرد من المخرجات (الناتج) أيضاً. وذلك لأن الاستثمار غير كافٍ لمواجهة النمو السكاني والاهتلاك.

وهكذا حسب نموذج النمو النيوكلاسيكي بدون تغير تكنولوجي، إنه مع استمرار تراكم رأس المال يبدأ مفعول تناقص العوائد للرأسمال، ويأخذ معدل العائد على رأس المال بالانخفاض، سيدخل الاقتصاد على المدى الطويل حالة من الاستقرار (الثبات)، وعندها تكون نسبة رأس المال للفرد والمخرجات للفرد ثابتة لفترة طويلة. أي أن $\Delta k=0$ و $\Delta y = 0$. بالارتباط مع هذه النتيجة يتنبأ نموذج النمو النيوكلاسيكي أن الدول التي لها نفس معدلات النمو السكاني، ونفس معدلات الادخار، وتستخدم نفس التكنولوجيا (أي لها نفس دالة الإنتاج) ستصل في النهاية إلى نفس المستوى من الدخل.

2.2.6 أثر الزيادة في معدل الادخار على النمو في المدى الطويل

طبقا لنظرية النمو النيوكلاسيكية، فإن الزيادة في معدل الادخار، لا تؤثر على النمو في المدى الطويل، أي أن معدل النمو طويل المدى مستقل عن معدل الادخار. في الشكل رقم (5) يتحقق توازن الحالة المستقرة مبدئياً عند النقطة c، وعندها يتساوى الادخار مع الاستثمار المطلوب Investment requirement.

على افتراض أن الأفراد قرروا ادخار نسبة أكبر من مداخيلهم $s'y$ بدلاً من sy. هذا يعني أن ما تم ادخاره أصبح أكبر مما هو مطلوب للمحافظة على رصيد رأس المال للفرد عند النقطة c وهو ما يسمح بزيادة رصيد رأس المال للفرد (k) الذي يستمر في الارتفاع حتى يصل النقطة c' ومع ذلك نلاحظ أن الاقتصاد قد عاد إلى معدل نمو الحالة المستقرة، حيث في الحالة المستقرة ينمو الناتج الإجمالي بنفس معدل النمو السكاني (n).

أي أن $\Delta Y /Y = \Delta N /N = n$. وهكذا طبقاً لنموذج النمو النيوكلاسيكي بدون تغير تكنولوجي، فإن الزيادة في معدل الادخار ستؤدي إلى زيادة نصيب الفرد (العامل) من رأس المال من K* إلى K** وزيادة نصيب الفرد من الناتج y* إلى y** ، وبالتالي ينتقل الاقتصاد من مستوى الحالة المستقرة الأولية عند النقطة (C) إلى مستوى أعلى للحالة المستقرة عند النقطة (C') ومع ذلك بقي النمو الاقتصادي هو نفسه قبل زيادة الادخار، وعند النقطة (C')

يكون معدل نمو المخرجات (الإنتاج) الإجمالي يساوي معدل النمو السكاني (n). أي أن معدل نمو الدخل الفردي (الناتج الإجمالي للفرد) يساوي صفراً.

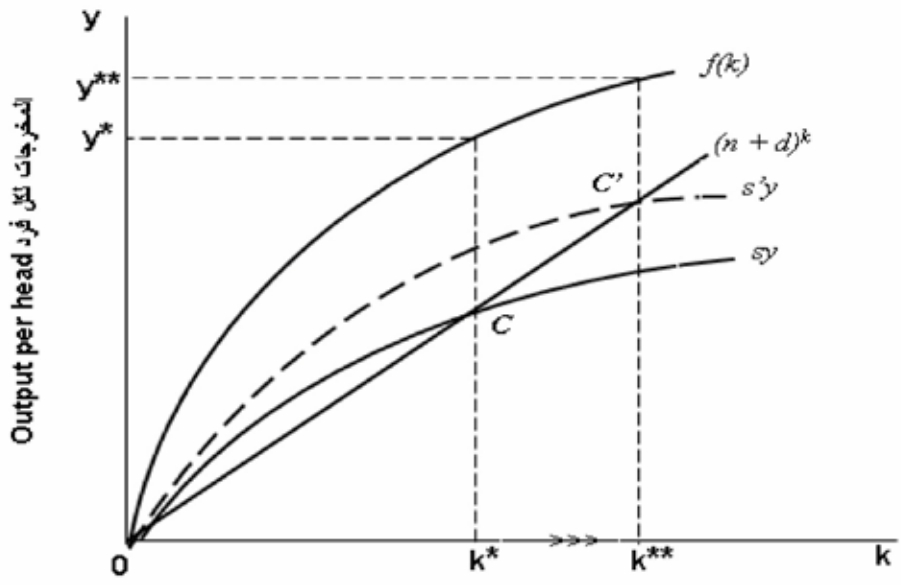

شكل رقم (5)

3.2.6 أثر التغير في معدل النمو السكاني على النمو في المدى الطويل

يبين نموذج سولو للنمو الشكل رقم (6) أنه عند زيادة السكان من (n) إلى (n_1) فإن خط توسع الرأسمال Capital widening line ينتقل من الخط (k (n+ d إلى الخط (k (n_1 + d) وذلك على افتراض عدم تغير كل من دالة الإنتاج ودالة الادخار، ونتيجة النمو السكاني أصبحت قوة العمل الموجودة أكبر، لكن مع وجود نفس كمية الاستثمار (الادخار)، وتنتقل الحالة المستقرة من (A) إلى (B). كما ينخفض رأس المال للفرد من (k_0) إلى (k_1)، وينخفض الادخار لكل فرد من (sy_0) إلى (sy_1)، وبشكل مماثل ينخفض نصيب الفرد من الناتج من (y_0) إلى (y_1). هذا يعني أن زيادة معدل النمو السكاني على افتراض ثبات العوامل الأخرى تؤدي إلى خفض معدل الدخل للفرد، بينما الانخفاض في معدل النمو السكاني يؤدي إلى تكثيف رأس المال وزيادة معدل الدخل الفردي.

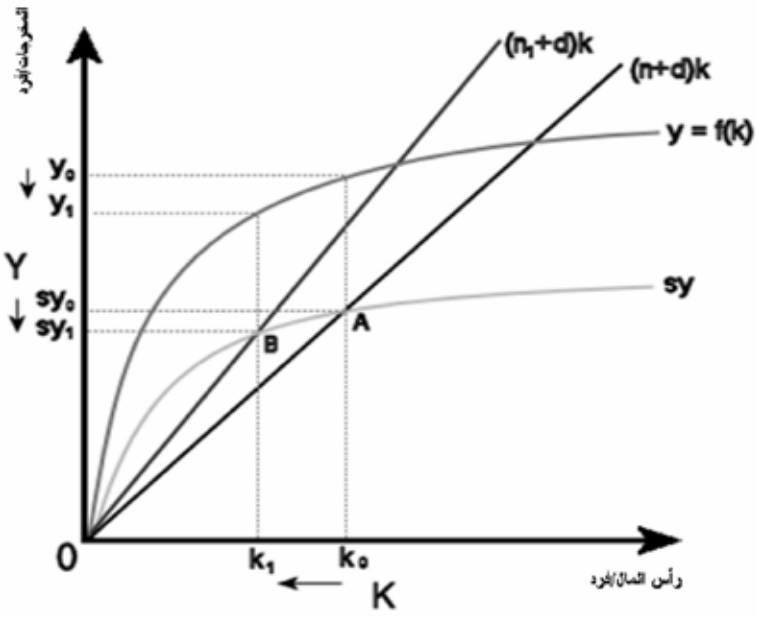

نموذج سولو في حالة التغير في معدل النمو السكاني

شكل رقم (6)

3.6 نموذج سولو للنمو مع تغيّر تكنولوجي*

عزيزي الدارس، لاحظنا قبل قليل أن التراكم الرأسمالي بدون تغير تكنولوجي يقود الاقتصاد تدريجياً إلى حالة من التوازن المستقر على المدى الطويل، حيث متوسط دخل الفرد، يظل ثابتاً عند مستوى الحالة المستقرة.

لكن كيف نفسر الارتفاع في الإنتاجية والتفاوت الهائل فيها، وفي متوسط دخل الفرد عبر الدول؟

افترض التحليل السابق أن التغير التكنولوجي يساوي صفراً ($\Delta A / A = 0$)، اما هنا فقد تم إدخال التقدم التكنولوجي في النموذج، أي أن ($\Delta A / A > 0$) وهو ما يسمح بتوليد النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد على المدى الطويل.

يلعب التقدم التكنولوجي دوراً حاسماً في نموذج النمو النيوكلاسيكي (نموذج سولو للنمو)، وذلك من خلال دوره في التغلب على الآثار السلبية لتناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي التأثير على معدل النمو في المدى الطويل، وبدون التقدم التقني، فإن معدل

نمو الناتج الإجمالي يتساوى مع معدل النمو السكاني، مما يعني أن يكون معدل النمو في الدخل الفردي صفراً.

بشكل عام إذا حددنا معدل نمو التقدم التكنولوجي $\Delta A / A$ على أنه = g فإن دالة الإنتاج سترتفع بنسبة g لكل سنة. وكنتيجة ينمو كل من y و k في المدى الطويل بنفس معدل نمو التقدم التكنولوجي.

وإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $Y = F(k ، N)$ فإنه يمكن إدخال مؤشر التكنولوجيا A في دالة الإنتاج لتصبح على الصورة $Y = F(k ، AN)$ (حيث A هي مؤشر التقدم التكنولوجي الذي يعضد أو يزيد إنتاجية العمل)، أما عند إدخال التكنولوجيا في دالة الإنتاج، وكتابتها على الصورة: $Y = AF\ K، N$ فإنه يطلق على A اسم عامل الإنتاجية الكلية Total Factor Productivity ، حيث إن التقدم التكنولوجي والحالة هذه يعضد (يزيد) إنتاجية جميع العوامل، وليس العمل فقط، وبإعادة ترتيب المعادلة (3) نحصل على:

$$g \approx \Delta y / y - \theta . \Delta k / k \qquad .....(8)$$

مرة أخرى فإنه بتحديد معادلة النمو بهذه الطريقة فإنه يطلق على g "باقي سولو" «Solow Residual» ويشير إلى التغير التكنولوجي أو عامل الإنتاجية الكلية والذي يقيس جميع التغيرات في المخرجات التي لا نستطيع حسابها من خلال التغيرات في المدخلات من العوامل (مثل رأس المال، والعمل).

ينتهي نموذج النمو النيوكلاسيكي (نموذج سولو) إلى أنه بفضل التقدم التكنولوجي تنتقل دالة الإنتاج إلى أعلى (الشكل 7)، ويصل الاقتصاد مع مرور الزمن إلى حالة استقرار (ثبات) جديدة لكن تكون المخرجات للفرد، ورأس المال للفرد أعلى مما كانت عليه في السابق، مما يعني أن دخل الفرد على المدى الطويل ينمو بفضل التقدم التكنولوجي – كعامل مستقل ومحدد خارج إطار النموذج.

كذلك تزداد بفضل التقدم التكنولوجي إنتاجية رأس المال، وترتفع نسبة رأس المال للفرد، وهو ما يعمل على تعديل ميل معدل الربح إلى الهبوط.

لكن نتيجة لعدم قناعة العديد من الاقتصاديين بنموذج النمو النيوكلاسيكي الذي يعتمد على المصادر الخارجية للتقدم التكنولوجي في تفسير نمو الإنتاجية ودخل الفرد في

المدى الطويل، فقد تم تطوير نماذج للنمو يكون فيها التقدم التكنولوجي مدفوعاً بحوافز اقتصادية تتحدد من داخل النموذج. وتحاول استكشاف العوامل المؤثرة على الأداء التنموي في المدى البعيد.

وأهم هذه النماذج ما يعرف بنموذج النمو الداخلي أو نظرية النمو الجديدة.

والآن – عزيزي الدارس – اختبر معلوماتك عن القسم الخامس بالإجابة عن التدريب (5) التالي:

تدريب (5)

في سياق تحليل عملية إعادة (تجديد) عملية الإنتاج الرأسمالي الموسع اكتشف ماركس قانون ميل معدل الربح إلى الهبوط، وضح أهم ما ينطوي عليه هذا القانون الملازم للنظام الرأسمالي.

7. نظرية النمو الجديدة: النمو الداخلي
The New Growth Theory: Endogenous Growth

1.7 الباعث وراء نظرية النمو الداخلي

عزيزي الدارس، نتيجة لضعف الأداء النظري والتجريبي لنظرية النمو النيوكلاسيكية، وعدم اقتناع العديد من الاقتصاديين بنماذج النمو التي تعتمد على المصادر الخارجية للتقدم التكنولوجي في تفسير النمو الطويل المدى. طورت في نهاية الثمانينات 1980 ومطلع التسعينات 1990 نماذج للنمو يكون فيها التقدم التكنولوجي مدفوعاً بحوافز اقتصادية تتحدد من داخل النموذج، وعرفت هذه النماذج بنماذج النمو الداخلي، أو نظرية النمو الجديدة.

إن نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو – وهو امتداد لنموذج هارود – دومار، وتوسيع له، أدخل عنصر العمل، ومتغيراً مستقلاً ثالثاً هو التغير التكنولوجي، لكن على العكس من نموذج هارود – دومار الذي يفترض ثبات العوائد للحجم Constant returns to scale، فإن نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو يفترض تناقص العوائد للرأسمال والعمل على انفراد، وثبات العوائد المشتركة للعنصرين معاً، وبذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يفسر النمو في المدى الطويل.

في نموذج سولو للنمو، إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي GNP، التي لا يمكن أن تعزى للتغيرات القصيرة المدى في مخزون العمل أو رأس المال ترد إلى عامل ثالث مستقل، يتحدد من خارج النموذج، ويشار إليه عموماً بـ "باقي سولو" Solow Residual، ويعد النمو في الناتج القومي الإجمالي للفرد GNP Per capita ظاهرة مؤقتة ناتجة عن التغير في التكنولوجيا، أو عن عمليات توازنية قصيرة المدى، من خلالها يقترب الاقتصاد من حالة التوازن الطويل المدى. ومعنى ذلك، أنه في ظل غياب صدمات خارجية (أو تغير تكنولوجي)، يتوقع أن كل الاقتصاديات سوف تقترب من نمو يساوي صفراً Zero Growth، أي توقف النمو، الأمر الذي لا يعتبر واقعياً من قبل العديد من الاقتصاديين، وبالتالي ليس من المستغرب أن تكون هذه النظرية قد فشلت في تقديم تفسير مرضٍ ومقنع للنمو التاريخي الملحوظ والمستمر الذي حققته اقتصاديات دول العالم.

في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينيات ومع تفاقم أزمة المديونية للعالم الثالث، أصبح واضحاً أن هذه النظرية قد وصلت إلى الإفلاس، وذلك بعجزها عن تفسير الاختلافات

الجوهرية في مستويات الأداء الاقتصادي عبر الدول. فحسب نظرية النمو النيوكلاسيكية إن النسب المنخفضة لرأس المال/ العمل Capital /Labor Ratios في دول العالم الثالث تؤدي وبشكل استثنائي إلى ارتفاع معدلات العوائد على الاستثمار، كذلك إن اصلاحات السوق الحر التي دعمها أو فرضها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي على دول العالم الثالث الأكثر مديونية، كان يجب- من وجهة نظر هذه النماذج النيوكلاسيكية- أن تؤدي إلى تشجيع، وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستويات المعيشة في هذه البلدان.

لكن ما حصل، أنه حتى بعد تحرير التجارة الخارجية والأسواق المحلية، فإن العديد من البلدان النامية شهدت نمواً ضئيلاً، أو أنها لم تشهد نمواً أبداً. إضافة إلى أنها فشلت في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، بل أنها عجزت عن وقف نزوح (هروب) رؤوس الأموال المحلية للخارج. وهذا السلوك الشاذ أو غير السّوي لتدفقات رأس المال للعالم الثالث (أي من الدول المتخلفة والفقيرة إلى الدول الغنية والمتقدمة) قد ساعد على ظهور منهج أكثر حداثة في نظرية النمو والتنمية الاقتصادية، وهو ما يعرف بـ "نظرية النمو الداخلي" أو "نظرية النمو الجديدة".

2.7 المضامين الأساسية لنموذج النمو الداخلي*

تقدم نظرية النمو الجديدة اطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي للناتج القومي الاجمالي (GNP) المتواصل الذي يتحدد من داخل النظام الذي يحكم عمليه الانتاج بدلا من القوى التي تقع خارج ذلك النظام، بخلاف نظرية النمو النيوكلاسيكيه التي تعدّ نمو الناتج القومي الاجمالي للفرد ظاهرة مؤقته ناتجه عن التغير في التكنولوجيا المستخدمة أو عن عمليات توازنيه قصيرة المدى يقترب الاقتصاد من خلالها من حالة التوازن الطويل المدى ، فان نظرية النمو الداخلي تعتبر النمو في الناتج القومي الاجمالي (GDP) نتيجة طبيعة للتوازن الطويل المدى مدفوعاً بحوافز اقتصادية تتحدد من داخل النموذج او النظام. وتحاول نظرية النمو الداخلي أن تفسر العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي (GDP)، والذي بقي بدون تفسير، ويتحدد بعامل مستقل خارج نموذج سولو للنمو، وهو التغير التكنولوجي، أو ما يطلق عليه «متبقي سولو»، كما تحاول ان تفسر الاختلاف في معدلات النمو عبر الدول.

يتجاهل نموذج النمو الداخلي الافتراض النيوكلاسيكي المتمثل في تناقص العوائد الحدية للاستثمارات الرأسمالية، والذي يؤول إلى نمو أسرع في الدول الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن الدراسات التي ظهرت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي لم تجد أي

أثر لتقارب (Convergence) معدلات الدخول للأفراد عبر الدول، بعكس ما تنبأ به نموذج النمو النيوكلاسيكي المستند إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال.

تركز نظرية النمو الداخلي على دور الآثار الخارجيةexternalities لتحديد معدل العائد على الاستثمارات الرأسمالية، وهي تفترض أن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري تولد وفورات خارجيةexternal economies وتحسينات في الانتاجية تبطل بدورها الميل الطبيعي لتناقص العوائد على رأس المال، وهي من خلال ذلك تحاول أن تفسر أسباب وجود العوائد المتزايدة للحجم، والاختلاف في أنماط النمو الطويل المدى بين الدول، مما يعني عدم حدوث تقارب في معدلات دخول الأفراد عبر الدول (Todaro، and Smith، 2003، p147).

ومن أبرز رواد نظرية النمو الداخلي بول رومر Paul Romer، ولوكاس Lucas، اللذان قدما نماذج للنمو تركز على التقدم التكنولوجي، ويعتمد فيها النمو على رصيد رأس المال المادي والبشري، وعلى مستوى البحث والتطوير (R&D). وبشكل عام تمثيل نظرية النمو الداخلي من خلال المعادله البسيطه: $Y = AK$ – حيث A ترمز إلى أي عامل يؤثر في التكنولوجيا، وترمز K إلى رأس المال (المادي والبشري) وترمز Y إلى الناتج المحلي الاجمالي (GDP). ووفقاً لهذه الصيغة تبقى الإمكانية قائمة من حيث إن الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري يمكن أن تولد وفورات خارجية وتحسينات في الانتاجية بمقدار يكفي لإبطال مفعول تناقص العوائد الحدية لرأس المال (أو إبطال ارتفاع معامل رأس المال / الناتج)، وبالتالي توليد نمو دائم طويل المدى.

وعلى الرغم من أن نظرية النمو الجديدة، تعيد التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق نمو سريع في دول العالم الثالث، إلا أنها تؤدي إلى نتائج متناقضة في مجال النمو مع نظرية النمو النيوكلاسيكية فأولا، لا توجد قوى تقود إلى توازن معدلات النمو بين الدول ذات الاقتصاديات المغلقة (أي بدون تعاملات خارجية)، حيث تختلف معدلات النمو عبر الدول باختلاف معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا فيها.

كذلك إن مستويات دخل الفرد في البلدان الفقيرة في رأس المال ليس لديها ميل أو نزعة للحاق بمستويات دخل الفرد في البلدان الغنية ذات معدلات الادخار المماثلة، اما النتيجة الحاسمة المستخلصة من هذه الحقائق فهي أن أي ركود اقتصادي مؤقت أو طويل

المدى في دولة ما يقود إلى زيادة فجوة الدخل بصورة دائمة بين هذه الدول الفقيرة نفسها والدول الأخرى الغنية[23*].

أخيراً يمكن أن نلخص أبرز النقاط الأساسية لنظرية النمو الداخلي فيما يلي[24] :

يرفض اقتصاديو النمو الداخلي النظر إلى معدل التقدم التكنولوجي- الذي يحدد معدل النمو الطويل المدى - كعامل مستقل يتحدد من خارج النموذج exogenous، بل يجب النظر إلى معدل التقدم التكنولوجي كعامل يتحدد من داخل النموذج أو النظام الاقتصادي endogenous.

تؤكد نظرية النمو الداخلي على أن الاستثمار الخاص في البحث والتطوير (R&D) يعدّ المصدر الأساسي للتقدم التقني، ولهذا تؤكد هذه النظرية على تشجيع ودعم الاستثمار الخاص في أنشطة البحث والتطوير.

إن حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع تعد حافزاً للاستثمار في البحث والتطوير والابتكار، الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو.

يعدّ الاستثمار في رأس المال البشري (تعليم وتدريب القوى العاملة) من المقومات الأساسية للنمو.

يعتقد اقتصاديو نظرية النمو الداخلي بأن التحسينات في الإنتاجية ترتبط بسرعة الابتكار (innovation) والاستثمار في رأس المال البشري.

يؤكد اقتصاديو النمو الداخلي على الدور النشط للسياسات الحكومية في تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في تكوين رأس المال البشري وتشجيع الاستثمار الخاص بما فيه الأجنبي في الصناعات الكثيفة المعرفة مثل برمجيات الكمبيوتر والاتصالات، والتي يمكن من خلالها مراكمة رأس المال البشري وبالتالي توليد عوائد متزايدة للحجم.

تؤكد نظرية النمو الداخلي على تراكم المعرفة الفنية Technical Knowledge كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وبالتالي تؤكد على أهمية الاستثمار في المعرفة الفنية عن طريق البحث والتطوير.

[23*] تنبأت النظرية النيوكلاسيكية للنمو بما يعرف بظاهرة اللحاق أو التقارب المطلق Absolute Convergence للاقتصاديات التي لها نفس معدلات الادخار، ونفس معدلات النمو السكاني، ونفس التكنولوجيا (أي نفس دالة الإنتاج). بعبارة أخرى إن هذه الاقتصاديات لا بد أن تصل في نهاية المطاف إلى نفس مستويات الدخل (دخل الحالة المستقرة Steady – State income). وفي هذا الإطار إن البلدان الفقيرة إذا ادخرت نفس معدل الادخار في الدول الغنية.

24 الموقع الألكتروني : htt : / /en . wikipedia . org /wiki /Endogenous__growth__theory

نقد نظرية النمو الجديدة: النمو الداخلي

إنّ من عيوب نظرية النمو الجديدة أو نظرية النمو الداخلي أنها تعتمد على العديد من افتراضات نظرية النمو النيوكلاسيكية، غير الملائمة لاقتصاديات العالم الثالث (Todaro and Smith، 2003). مثل افتراض سيادة القوى التنافسية في داخل الاقتصاد، والتشغيل الكامل، ومرونة عناصر الإنتاج.

إن النمو الاقتصادي في البلدان النامية يعيقه عدم الكفاءة الناجمة عن ضعف البنية التحتية، وعدم ملاءمة الهياكل المؤسسية، وعدم اكتمال أسواق السلع ورأس المال، وقد أغفلت نظرية النمو الداخلي هذه العوامل المؤثرة في النمو، مما حدّ من استخدام هذه النظرية في دراسة اقتصاديات التنمية، خاصة عند المقارنات عبر الدول، حيث أخفقت نظرية النمو الداخلي في تفسير التباين في معدلات النمو بين الدول، وعجزت عن تفسير لماذا لم تتمكن البلدان الفقيرة من اللحاق بمعدلات الدخل السائدة في البلدان المتقدمة؟ وباختصار إن نظرية النمو النيوكلاسيكية فشلت في تفسير التباين الشديد في مستويات ومعدلات نمو الدخل بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة، وكذلك فإن نظرية النمو الداخلي هي الأخرى لم تظهر نجاحاً على هذا الصعيد.

والآن – عزيزي الدارس – للتعرف على مدى استيعابك لما تعلمته في القسم السادس من هذه الوحدة أجب عن التالي:

أسئلة التقويم الذاتي (8)

ما العوامل المحدّدة لمعدل نمو الدخل الفردي في المدى الطويل طبقاً لنموذج النمو الداخلي، اكتب معادلة النمو.

كيف فسرت نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي)، العوائد المتزايدة للحجم، وما أثر ذلك على النمو الطويل المدى.

يقال إن نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) تعدّ خروجاً صريحاً عن دوغمائية السوق الحرة، ومقاربة الاختيار العام. وضح ذلك.

8. الخلاصة

تناولت هذه الوحدة عدداً من النماذج والنظريات المعاصرة حول التنمية الاقتصادية. وقد وجدنا أن لكل منها مواطن قوة وضعف، كما أنها تختلف فيما بينها في دراسة اقتصاديات التنمية، ولعل هذه الخلافات (أيديولوجية، أم نظرية، أم تطبيقية) تجعل من دراسة اقتصاديات التنمية قضية مثيرة للجدل والتحدي، فكيف يمكن التوفيق بين هذه النظريات والنماذج التي تختلف فيما بينها اختلافاً واسعاً وجذرياً وتناحرياً؟ وهل يمكن الوصول إلى إجماع في الرأي بهذا الشأن؟. في الحقيقة يوصف اقتصاد التنمية بأنه اقتصاد معياري، تتداخل فيه القيم والأحكام الشخصية أو الذاتية.

وتؤكد نظرية المراحل الخطية على الدور الحاسم الذي يلعبه الادخار والاستثمار في تحفيز النمو الدائم الطويل المدى، وأكد نموذج القطاعين لآرثر لويس على أهمية تحليل الروابط بين القطاع الزراعي التقليدي والقطاع الصناعي الحديث كمدخل للتنمية الاقتصادية.

وحاولت الدراسات التطبيقية التي اجراها هوليس تشينري والمشتركون معه أن تبين كيف يجتاز الاقتصاد عملية التغير الهيكلي، وذلك عندما يتماثل أو يتطابق مع قيم رقمية عديدة تتضمنها عملية التغير الهيكلي.

وتنبهنا نظريات التبعية الدولية إلى الآثار والنتائج السلبية لتبعية بلدان المحيط لبلدان المركز الرأسمالي المتقدم على التنمية الاقتصادية وعلى حياة الملايين من البشر في البلدان النامية – دول المحيط –، وينطبق الشيء نفسه على أطروحات «ثنائية التنمية»، وثنائية الاقتصاد المحلي، ودور النخب الحاكمة في البلدان النامية. إضافة إلى تأثير القرارات المصنوعة في أروقة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي التي تهيمن عليها دول المركز الرأسمالي المتقدم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن نظرية النمو النيوكلاسيكية، والمناهج الفكرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، لا تتناسب أطروحاتها جوهرياً مع ظروف بلدان العالم الثالث، وبالتالي تحتاج إلى تعديلات جدية لتلائم واقع وظروف البلدان النامية، ومع ذلك

تحتاج بلدان العالم النامي إلى نظام أسعار مناسب وفعال لتحفيز عمليات الإنتاج والاستخدام ، والتوزيع الكفء، حيث إن فشل مشروعات القطاع العام، وفشل التخطيط وتشوهات الأسعار الناجمة عن التدخلات السيئة والضارة للحكومات في البلدان النامية، لا بد أن تؤخذ بالاعتبار إذا ما أريد لعملية التنمية الاقتصادية النجاح .

جاءت نظرية النمو الداخلي (النمو الجديدة) لتخالف أطروحات نظرية النمو، والمناهج الفكرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، حيث تقترح دوراً نشطاً للحكومات والسياسات العامة في تحفيز وتشجيع التنمية الاقتصادية لا سيما في مجال الاستثمار في تكوين رأس المال البشري، والبحث والتطوير، وهو ما شكل خروجاً صريحاً عن دوغمائية الأسواق الحرة، وأطروحة مقاربة الاختيار العام في الحكومة السلبية .

ماذا لو أخذت بالاعتبار الأفكار والمقترحات الاقتصادية النيوكلاسيكية إلى جانب افتراضات ومقترحات مدرسة التبعية الدولية، وأفكار نظرية التغير الهيكلي، وماذا لو تم إلى جانب ذلك التخلي عن دوغمائية الأسواق الحرة والاقتصادات المفتوحة باعتبارها من المحرمات، لا تقبل النقاش ولا الشك فيها كأسلوب للتنمية! وماذا لو تم توقف الليبرالية الاقتصادية الجديدة عن الاستخفاف والانتقاص من دور الدولة والقطاع العام في تحفيز النمو، والعدالة في التوزيع في العالم النامي . ؟

أخيراً هناك أفكار حديثة مفادها أن نجاح التنمية الاقتصادية في البلدان النامية يحتاج إلى إقامة توازن دقيق وحكيم بين نظام تسعير السوق، حيثما تعمل الأسواق بكفاءة، وبين التدخلات الحكومية المدروسة، والمخططة، والذكية في المجالات التي يفشل السوق فيها، أو يقود إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة .

9. لمحة عن الوحدة الدراسية الرابعة

الوحدة الدراسية التالية، وهي بعنوان «مشكلات التنمية في الدول النامية» تتناول التفاوت في توزيع الدخل، الفقر وقياسه، النمو السكاني، ونموذج مالتوس للسكان، كما تتناول مشكلات البطالة والتحضر، والهجرة من الريف إلى المدينة، والتنمية الدائمة والبيئة .

10. إجابات التدريبات

تدريب (1)

إن فكرة القطاع الرائد ليست جديدة إذ سبق «روستو» في ذلك كل من «جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter ، وفرانسوا بيرو Perrout" . حيث تحدث "شومبيتر" عن دور القطاعات "أو العناقيد" التوابع Clusters of Followers، بينما تحدث بيرو عن ذلك عندما عرض نظريته "مراكز أو أقطاب النمو" Growing Points .

كذلك إن وصف "روستو" لدور القطاع الرائد، قد تحدث عنه "هيرشمان" Hirschman، أحد رواد "نظرية النمو غير المتوازن" والذي جاء بفكرة "الترابطات الخلفية والأمامية" Backward and Forward Linkages التي تحدثها بعض الاستثمارات .

تدريب (2)

1 . معدل نمو الدخل الفردي = $\left[\frac{\text{نسبة الادخار (أو الاستثمار) من الدخل القومي}}{\text{معامل رأس المال}}\right]$ – معدل الزيادة السكانية

$$\%\ 4 = \frac{s}{3} - \%\ 3$$

$$3$$

$$s = \%\ 21$$

أي أن هذا المجتمع يجب أن يدخر (ويستثمر) 21% من دخله القومي لتحقيق زيادة في الدخل الفردي بمعدل % 4 سنوياً .

2. $\%4 = \left[\frac{s}{2}\right] - \%3$

$$s = \%\ 14$$

معنى ذلك أن هذا المجتمع يستطيع أن يحقق هدف النمو في الدخل الفردي عن طريق ادخار (واستثمار) 14% من دخله القومي، وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام رأس المال في العملية الإنتاجية .

تدريب (3)

معدل النمو السنوي في الدخل القومي = نسبة الادخار (أو الاستثمار)
معامل رأس المال

نسبة الادخار = 300 = 25%
1200

معامل رأس المال إلى الإنتاج = مقلوب إنتاجية رأس المال = 4

∴ معدل النمو السنوي في الدخل القومي = 25% = 6.25%
4

معدل النمو السنوي في الدخل الفردي= 6.25% – 2% =4.25%

تدريب (4)

1. $[\Delta Y / Y = [(1-\theta) x \Delta N / N + (\theta x \Delta K / K) + \Delta A / A$
$= (0.6 x 2\%) + (0.4 x 6\%) + 0.0 = 3.6\%$

2. $= (0.6 x 2\%) + 0.4 (x 6\%) + 2\% = 5.6\%$

تدريب (5)

في سياق تحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي كشف كارل ماركس عن التناقض الجوهري المتأصل في عملية إعادة إنتاج رأس المال. إن القيمة الزائدة (وهي عمل غير مدفوع الأجر) يستحوذ عليها رأس المال عن طريق استثمار (استغلال) العمل المأجور، ينفق الرأسماليون قسماً منها –وهو الأقل– على حاجاتهم الشخصية، والقسم الآخر –وهو الأكبر– يستخدم لتوسيع الإنتاج، أي لشراء المزيد من الآلات والمواد الأولية واستخدام قوة عمل إضافية وتعرف هذه العملية بتجديد الإنتاج أو التراكم الرأسمالي.

إن جوهر عملية التراكم الرأسمالي، يكمن في تحويل القيمة الزائدة –أو فائض القيمة– إلى رأس مال.

بإضافة القيمة الزائدة إلى رأس المال، يزيد الرأسمالي رأس ماله أكثر فأكثر. وبقدر ما تزداد القيمة الزائدة يزداد حجم تراكم رأس المال، لذلك يلجأ الرأسماليون إلى زيادة معدل القيمة الزائدة ، والأخير يساوي

القيمة الزائدة / رأس المال المتغير x 100%

تعبر هذه المعادلة عن درجة استثمار (استغلال) العمل المأجور من قبل رأس المال. ويمكن زيادة درجة استثمار قوة العمل عن طريق تمديد يوم العمل أو زيادة شدة العمل، لكن إطالة يوم العمل، وزيادة شدة العمل لهما حدود طبيعية، إن الحصول على المزيد من الربح (الشكل المحوّل للقيمة الزائدة) يدفع الرأسماليين إلى زيادة إنتاجية العمل، فضلاً عن المنافسة التي تجبر الرأسمالي على تحسين التكنيك، وتوسيع الإنتاج.

إن زيادة إنتاجية العمل عامل مهم لتسريع أو تعجيل تراكم رأس المال. وتعني زيادة إنتاجية العمل أن العامل خلال وقت معين، يستطيع أن ينتج كمية أكبر من المنتجات، لكن زيادة إنتاجية العمل، وهي تحصل عن طريق تكثيف رأس المال، أي زيادة كمية (وقيمة) رأس المال الثابت (أي وسائل الإنتاج) تعني أن كمية أقل من العمل الحي (قوة العمل) تصبح ضرورية لتشغيل كمية أكبر من وسائل الإنتاج (العمل الميت)، وبعبارة أخرى زيادة نصيب العامل من رأس المال الثابت.

ويتضح مما تقدم أن تعجيل أو تسريع تراكم رأس المال عن طريق زيادة إنتاجية العمل، والذي يتحقق عن طريق تكثيف رأس المال أو التجديد التكنولوجي يقود إلى رفع معدل القيمة الزائدة، لكنه يؤدي إلى زيادة نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير، ويسميها ماركس بـ "نسبة التركيب العضوي لرأس المال".

إن رأس المال المتغير هو ذلك القسم من رأس المال الذي ينفق لشراء قوة العمل، أما رأس المال الثابت فيقصد به ذلك الجزء من رأس المال الذي ينفق على شراء وسائل الإنتاج (العمل الميت).

ما أثر ارتفاع نسبة التركيب العضوي لرأس المال على معدل الربح؟

معدل الربح = القيمة الزائدة / (رأس المال الثابت + رأس المال المتغير) x 100%

تبين معادلة معدل الربح، أن معدل الربح يزداد كلما ازداد معدل القيمة الزائدة، لكن معدل الربح يتناسب عكسياً مع مستوى أو نسبة التركيب العضوي لرأس المال.

لتوضيح ذلك، افترض أن رأسمال الموظف مقداره (100) مليون دولار، يتألف من (70) مليون دولار رأسمال ثابت Constant Capital (c)، و (30) مليون دولار رأسمال متغير Variable Capital (v)، وأن معدل القيمة الزائدة Surplus Value (sv)، أي درجة استغلال العمل هو 100%، فإن قيمة البضاعة الجديدة المنتجة تساوي: C = c + v + sv.

حيث (C) هي قيمة البضاعة المنتجة. وإذا افترضنا للتبسيط أن قيمة رأس المال الثابت تدخل بالكامل في قيمة البضاعة الجديدة، فإن: C =70 + 30 + 30 = 130

ومنها يكون: معدل الربح = $\frac{sv}{v+c} \times 100\% = \frac{30}{70+30} \times 100\% = 30\%$

الآن، افترض أن التركيب العضوي لرأس المال ارتفع، بحيث أصبح 80 مليون دولار رأسمال ثابت و 20 مليون دولار رأسمال متغير. فإن قيمة البضاعة الجديدة تصبح

C =80 +20 +20 =120

أما معدل الربح فيصبح

$\frac{20}{80+20} \times 100\% = 20\%$

وهكذا نجد أن ارتفاع نسبة التركيب العضوي لرأس المال (c / v) (تقرأ من جهة اليسار) تؤدي على المدى الطويل إلى معدل الربح إلى الهبوط. وهو ما يؤدي إلى إحجام رأس المال عن القيام بوظيفة التراكم وتعظيم معدل الربح، وبالتالي ظهور فيض متراكم من رأس المال غير موظف بسبب هبوط معدل الربح.

إن نمو إنتاجية العمل عن طريق تكثيف رأس المال، والتجديد التكنولوجي يعود على المدى الطويل إلى ارتفاع نسبة التركيب العضوي لرأس المال، وإلى ارتفاع مؤقت في معدل الربح، واستئناف دورة إنتاج الرأسمال، وهو ما يعود مرة أخرى إلى هبوط معدل الربح، الذي يصبح قانوناً ملازماً لعملية تراكم رأس المال.

وقد أشار ماركس إلى أن ثمة عوامل مضادة لمفعول قانون ميل معدل الربح إلى الهبوط، منها تشديد درجة استغلال العمل، وخفض الأجور دون مستوى قيمة قوة العمل، وتخفيض تكلفة مكونات رأس المال الثابت، والتجارة الخارجية، وتوسيع السوق العالمية، وتصدير رأس المال إلى الخارج. لكن هذه العوامل وغيرها ليس باستطاعتها أن تبطل مفعول هذا القانون.

11. مسرد المصطلحات

آثار خارجية Externalities: تنتج عن سلوك أو نشاط أفراد أو مؤسسات تعمل في ميدان الإنتاج أو الاستهلاك. وتؤثر على رفاهية أطراف أو أشخاص آخرين. وقد تكون بصورة منافع فتسمى آثاراً خارجية ايجابية Positive، أو بصورة تكاليف فتسمى آثاراً خارجية سلبية Negative، ومثالها دخان المصانع، وما ينتج عن مقالع الحجارة من تلوث للبيئة.

ومثال المنافع معهد للتدريب المهني أو الإداري الذي يوفر الأيدي العاملة المدربة والماهرة لمؤسسات أخرى. وبإضافة الآثار الخارجية الإيجابية إلى المنفعة الخاصةPrivate benefit (المقبوضات النقدية أو العائد المالي) نحصل على المنفعة الاجتماعية Social Benefit بينما نحصل على التكلفة الاجتماعية Social Cost من خلال إضافة الآثار الخارجية السلبية إلى التكلفة الخاصة (المدفوعات النقدية).

باقي سولو Solow Residual: ذلك الجزء من النمو الاقتصادي الطويل المدى الذي لا يفسر بنمو العمل أو رأس المال، وإنما يعزى إلى التغيّر التكنولوجي كعامل مستقل خارج النموذج.

تراكم رأسمالي Capital Accumulation: زيادة رصيد أو مخزون رأس المال الحقيقي القائم في المجتمع عن طريق زيادة صافي الاستثمار.

الثورة المضادة النيوكلاسيكية Neo Classical Counterrevolution: تعرف أيضاً بالنيوليبرالية (الليبرالية الجديدة)، وجدت تطبيقاتها في الثمانينات 1980s، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وعرفت بالريغانية (نسبة إلى حكومة رونالد ريغان)، والتأتشرية (نسبة إلى حكومة مارغريت تاتشر)، وتعني انبعاث التوجه نحو السوق الحر كأسلوب للتنمية الاقتصادية، ومضاد لأسلوب التخطيط المركزي وتدخل الدولة، والقطاع العام.

رأس المال البشري Human Capital: الاستثمارات الإنتاجية المتجسّدة في البشر، وتتضمن المهارات والقدرات والمثل والقيم المعنوية والصحة، والناتجة عن الإنفاق على التعليم، وبرامج التدريب والرعاية الصحية. إن رأس المال البشري رصيد غير ملموس، وهو يذوب ويعطي مفعوله من خلال عوامل الإنتاج الأخرى.

كومبرادور Comprador: وكلاء رأس المال الأجنبي في السوق المحلي مثل الوكلاء التجاريين.

المحيط Periphery: اصطلاح في نظرية التبعية الدولية يشير إلى الدول المتخلفة التابعة لدول "المركز" الرأسمالي المتقدم.

المركز Center: مصطلح في نظرية التبعية الدولية يعني الدول الرأسمالية المتقدمة التي تشكل محور النظام الرأسمالي العالمي مثل الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، واليابان.

مقاربة الاختيار العام Public-Choice Appoach: أطروحة نظرية نيوكلاسيكية (أو نيوليبرالية) مفادها أن المصلحة الذاتية هي الموجه أو المحرك الأساسي لسلوك الأفراد، وأن الحكومات غير ذات كفاءة، وفاسدة في حين تعدّ الأسواق الحرة أعلى كفاءة، وأكثر صواباً وعدلاً من الحكومات. لذلك إن "الحكومة الأفضل هي حكومة الحد الأدنى".

مقاربة جانب العرض Supply-Side Approach: منهج نيوكلاسيكي في النمو الاقتصادي يرتكز على القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وسياسات تحسين مرونة أسواق عناصر الإنتاج، من خلال خلق حوافز للأفراد والمؤسسات لزيادة إنتاجيتهم، وزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات عند أي مستوى للطلب الكلي، وأبرز سياسات جانب العرض، الخصخصة وتحرير الأسواق من القيود والأنظمة الحكومية، وإلغاء الحد الأدنى للأجور، والضمانات الاجتماعية، ومحاربة تدخل الاتحادات والنقابات المهنية والعمالية في أسواق العمل.

مقاربة السوق الصديقة Market-Friendly Approach: فكرة للبنك الدولي واقتصادييّه، ترتكز على انتهاج خيار ثالث براغماتي يشير إلى أن الدولة والسوق ينبغي أن يعملا بشكل تآزري وتكاملي.

وهذا يتطلب قيام الحكومات بخلق البيئة الملائمة للأسواق لكي تعمل بأعلى كفاءة من خلال تدخلات انتقائية وتحديداً في المجالات التي لا تعمل فيها الأسواق بكفاءة مثل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية وشبكة الأمن الاجتماعي.

نسبة رأس المال/ العمل Capital – Labor Ratio: نسبة مدخلات الإنتاج الرأسمالية إلى العمالة في اقتصاد ما. إذا زادت مدخلات الإنتاج الرأسمالية بمعدل

أسرع من زيادة العمالة، يحدث آنذاك تكثيف لرأس المال.

نسبة رأس المال/ الناتج Capital – Output Ratio: يطلق عليها أيضاً اسم معامل رأس المال إلى الإنتاج، وهي مقدار رأس المال المطلوب لزيادة الإنتاج أو الدخل بوحدة واحدة.

نظرية مراحل النمو Stages Of Growth Theory: نظرية في النمو الاقتصادي صاحبها أستاذ التاريخ الاقتصادي الأمريكي "وولت روستو"، مفادها أن جميع الدول أو المجتمعات في سياق تحقيق التنمية، حتما تمر في خمس مراحل متعاقبة هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة السير في طريق النضوج، وأخيراً مرحلة الاستهلاك الجماهيري العالي أو الاستهلاك الوفير.

نظرية النمو الداخلي Endogenous Growth Theory: نظرية في النمو الاقتصادي تنص على أن النمو الاقتصادي يتولد من عوامل موجودة ضمن النموذج أو في داخل العملية الإنتاجية ذاتها مثل وفورات الحجم، العوائد المتزايدة، التغير التكنولوجي، وهي بذلك تشكل النقيض للفكرة التي تزعم بالاعتماد على المصادر الخارجية للنمو.

نموذج القطاعين لآرثر لويس Lewis Towo-Sector Model: نموذج في التنمية الاقتصادية يرتكز على فكرة تحويل أو نقل فائض عرض العمل من القطاع التقليدي (الزراعي) إلى القطاع الحديث (الصناعي)، مما يؤدي مع مرور الوقت إلى نمو التصنيع، واستيعاب فائض عرض العمل (البطالة) وتحقيق النمو الدائم.

نموذج المثال الخاطئ (المضّلل) False – Paradigm Model : نموذج يعزو فشل التنمية في البلدان النامية إلى الاستراتيجيات، ونماذج، وسياسات التنمية المقترحة من قبل الخبراء الدوليين للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. فهذه الاستراتيجيات عادة ما ترتكز على نماذج تنموية خاطئة، أو على نماذج الاقتصاد القياسي التي تبدو براقة، لامعة لكنها لا تلائم واقع البلدان النامية.

نموذج المركز – المحيط The Center – Periphery Model: نموذج ماركسي للتبعية النيوكولونيالية، يعزى تخلف العالم الثالث، واستمرار تخلفه بصفة أساسية إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالتي العالمي، والذي أخضع البلدان المتخلفة – المحيط – نمط التقسيم الدولي والتخصص غير المتكافئ للعمل، وأخضعها لسلسلة من علاقات

التبعية الكاملة «للمركز» الرأسمالي المتقدم، والذي يشكل محور النظام ككل، ويحدد مجالات النشاط والتوسع الاقتصادي في بلدان «المحيط» وفقاً لمتطلبات التراكم في «المركز» الأمر الذي تمخض عن تخلف أبنيتها الاقتصادية، ويقوض الشروط الموضوعية للتراكم الذاتي، وسد طريق التنمية المستقلة ذاتية المركز.

نموذج النمو النيوكلاسيكي لـ: سولو Solow Neoclassical Growth Model : نموذج للنمو الاقتصادي يرتكز على دور التغير أو التقدم التكنولوجي كعامل مستقل يتحدد خارج النموذج، والذي يولد القسم الرئيس للنمو الاقتصادي في المدى الطويل. افترض سولو تناقص الغلة لكل عنصر من عناصر الإنتاج، وثبات الغلة بالنسبة للحجم.

بناء عليه، تؤدي زيادة المخزون الرأسمالي قياساً بالعمالة إلى تناقص إنتاجية رأس المال، ويصل الاقتصاد في المدى الطويل إلى حالة مستقرة، يكون فيها نمو GNP مساويا لمعدل النمو السكاني، أي أن النمو في الدخل الفردي يصل إلى الصفر.

لذلك إن تحقيق نمو في المدى الطويل يتطلب ابتكار طرق وأساليب حديثة في الإنتاج، ومنتجات جديدة، أي تقدم تكنولوجي، والذي يحد من ميل تناقص غلة رأس المال عندما يزداد المخزون الرأسمالي.

نموذج هارود-دومار في النمو Harrod-Domar Growth Model: نموذج في النمو الاقتصادي، يؤكد على وجود علاقة اقتصادية دالية، وفيها يتناسب نمو الناتج المحلي الإجمالي (Y) طردياً مع نسبة الادخار الصافي (s)، وعكسياً مع نسبة رأس المال/ الإنتاج (k). أي أن: $Y = s / k$

12. المراجع

المراجع العربية:

أبو الحلو، مسلم فايز، وصبيح، ماجد حسني (2000)، مدخل إلى التخطيط والتنمية، القدس: جامعة القدس المفتوحة.

حبيب، كاظم (1980)، مفهوم التنمية الاقتصادية، بيروت: دار الفارابي.

دليلة، عارف، (1987)، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، بيروت: دار الطليعة.

عبد الفضيل، محمود (د.ت)، دراسات في التخطيط مع دراسة خاصة لتجربة جمال عبد الناصر، بيروت: دار القدس.

عبد القادر، علي، الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت: الموقع الألكتروني: www.arab-api.org

عطية، عبد القادر محمد (2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الاسكندرية: الدار الجامعية.

كرم، أنطونيوس (1991)، اقتصاديات التخلف والتنمية، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

النجفي، سالم توفيق، والقريشي، محمد صالح (1988)، مقدمة في اقتصاد التنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل: جامعة الموصل.

الهواري، عادل مختار، (1995)، التنمية الاقتصادية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

يونس، محمود، (1986) مقدمة في نظرية التجارة الدولية، بيروت: الدار الجامعية.

ب- المراجع المترجمة:

أمين، سمير، التراكم على الصعيد العالمي - نقد نظريات التخلف (1978)، ترجمة حسن قبيسي، بيروت: دار بن خلدون.

أمين، سمير (1978)، التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، بيروت: دار الطليعة.

تودارو، ميشيل (2006)، التنمية الاقتصادية، الطبعة الإنجليزية، تعريب وترجمة،

محمود حسني، ومحمود عبد الرازق، الرياض: دار المريخ.
ساموبلسون، وآخرون (1995)، الاقتصاد، طبعة 15، ترجمة هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
نيكتين، (1974)، أسس الاقتصاد السياسي، موسكو: دار التقدم.
فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة، علي أبو عمشة (2002)، الرياض: مكتبة العبيكان.

ج- المراجع الأجنبية:

Dornbusch, Rudiger and others, Macroeconomics, 9th ed., Mc- Graw Hill, 2004.
Ingham, Barbara (1995), Economics and Development, Mc GRAW – Hill, International (UK) Limited .
Todaro, Michael (1997), Economic Development, 6th ed., (London: Addison Wesley Longman Limited) .
Todaro, Michael, and Smith, Stephen, (2003), Economic Development, 8th ed., (Addison – Wesley – Longman Limited) .
http://www.bized.ac.uk/virtual/dc/resources/glos2.htm
http://en.wikipedia.org